جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
شعبة علوم اقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان:

أثر المخاطر الائتمانية على السيولة والاستقر ار المصرفي

دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة

(2012-2021)

من إعداد الطالبة:
- غنديرعون كريمة

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2023/06/20
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ : دبون عبد القادر	– جامعة ورقلة	رئيسًا
أستاذة : سهام بوخلاله	– جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
الأستاذة : لولاشي ليلي	– جامعة ورقلة	مناقشًا

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: علوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
شعبة علوم اقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان:

اثر المخاطر الائتمانية على السيولة والاستقرار المصرفي دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)

من إعداد الطلبة:

- غنديرعون كريمة

نوقشت وأجيزت بتاريخ:2023/06/20
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الأستاذ : دبون عبد القادر – جامعة ورقلة
أستاذة : سهام بوخلاله – جامعة ورقلة
الأستاذة : لولاشي ليلي – جامعة ورقلة

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمان الرحيم

{قُلْ هَلْ يَسْتَوِي اِلذِينَ يَعْلَمُونَ وَالذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ اَلاَلْبَبِ }

صَدَقَ الله العَظِيم

(الزمر:09)

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي...

إلى روح أبي الطاهرة....ألف رحمة ونور عليه،

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن شكرها.....

قلب الحنان الذي لا ينضب.....

أمي الغالية، حفظها الله وشفاها،

الى عائلتي الصغيرة و بناتي وصال و نور اليقين و تقوى

إلى إخوتي وأخواتي،

إلى كل الأهل والأصدقاء.....

كريمه

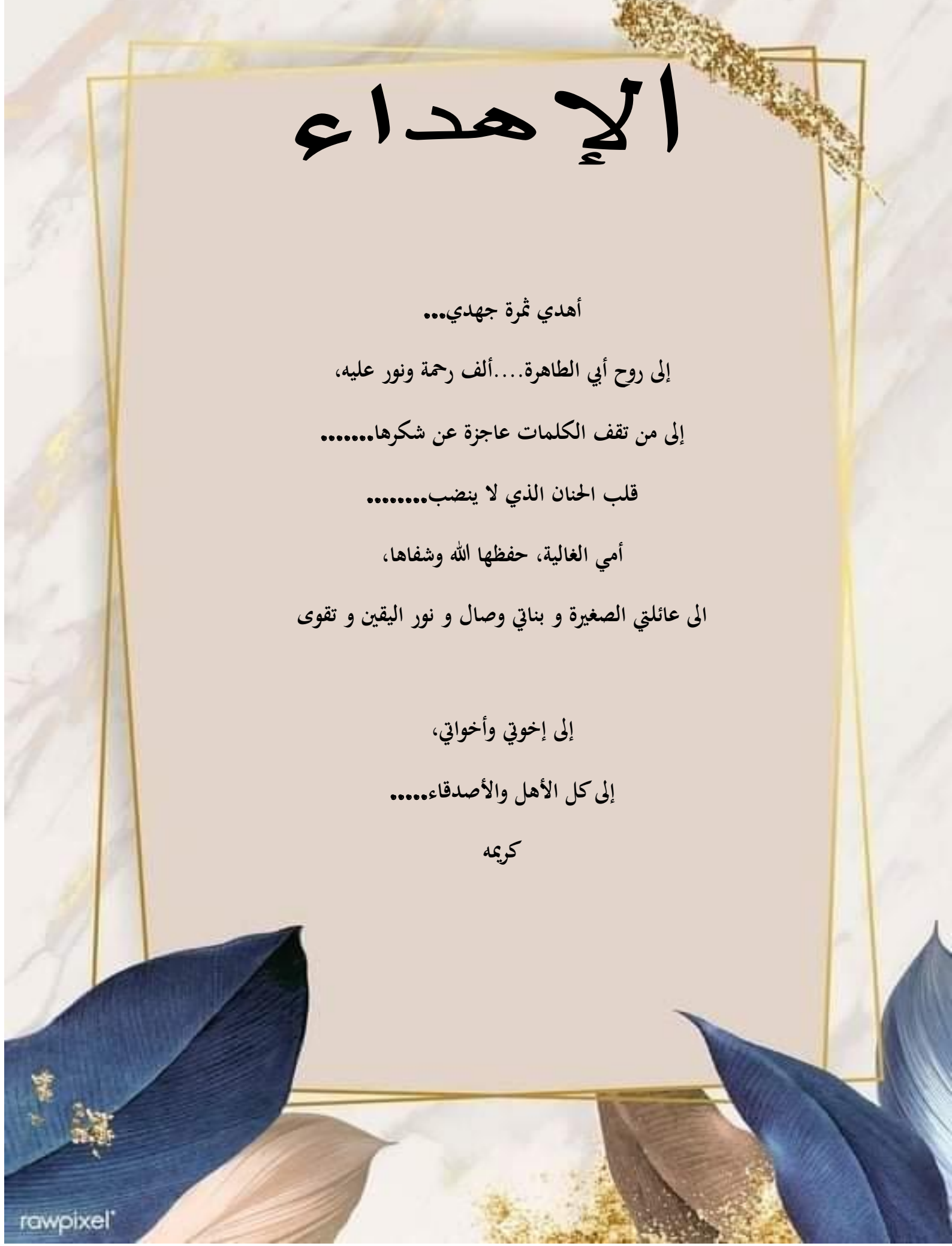

شكـــر و تقديـــر

بسم الله الرحمن الرحيم

"و قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

"يرفع الله الذين آمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات و الله بما تعملون خبير"

صدق الله العظيم

الحمد لله تعالى الذي أنار دربنا وأعاننا على إتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إخراج هذه المذكرة إلى النور،

وأخص بالذكر

الأستاذة المشرفة: الدكتورة سهام بوخلاله

على ملاحظاتها القيمة وتوجيهاتها وحرصها على ان يكون الموضوع ملم بجميع جوانبه

والى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد و الى كل زملائي في العمل

rawpixel

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى قياس اثر المخاطر الائتمانية ، على كل من السيولة المصرفية و الاستقرار المصرفي، حيث شملت عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر و المكونة من أربعة بنوك وهي : البنك الوطني الجزائري BNA ، بنك الخليج الجزائري AGB ، بنك سوسيتي جنيرال SGA ، المؤسسة العربية المصرفية ABC، وذلك خلال الفترة 2012- 2021، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي لتحديد العلاقة بين المتغيرات، من خلال استعمال نماذج panel لتقدير نماذج الدراسة استنادا إلى البيانات المالية للعينة المدروسة؛

توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة معنوية بين المخاطر الائتمانية والاستقرار المصرفي، وكذا بين المخاطر الائتمانية والسيولة المصرفية، كما وجد أن للسيولة المصرفية تأثير سلبي على الاستقرار المصرفي، و أن حجم البنك يؤثر بشكل عكسي على كل من الاستقرار المصرفي و السيولة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: مخاطر ائتمانية، سيولة مصرفية، استقرار مصرفي

Abstract :

The objective of this study was to measure the impact of credit risks on both bank liquidity and bank stability. The study included a sample of commercial banks operating in Algeria, consisting of four banks: Banque National d'Algérie (BNA), Algérie Gulf Bank (AGB), Société Générale Algérie (SGA), and Arab Banking Corporation (ABC), during the period 2012-2021. The study relied on the standard method to determine the relationship between variables, using panel models to estimate the study models based on the financial data of the sample. The study found no significant relationship between credit risks and bank stability, as well as between credit risks and bank liquidity. It also found that bank liquidity has a negative impact on bank stability, and that the size of the bank has an inverse effect on both bank stability and bank liquidity.

Keywords: credit risks, bank liquidity, bank stability

قائمة المحتويات

البيـــــــــــــــــــــــان	الصفحة
أية قرآنية.....	I
الإهداء.....	III–II
الشكر.....	IV
ملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	V
قائمةالجداول.....	VII
قائمة الأشكال	VII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	ب–و
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لاثر مخاطر الائتمان على السيولة والاستقرار المصرفي	
تمهيد	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمخاطر الائتمان على السيولة والاستقرار المصرفي	03
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لمخاطر الائتمان على السيولة والاستقرار المصرفي	21
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر مخاطر الائتمان على السيولة والاستقرار المصرفي خلال (2012–2021)	
تمهيد	29
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	30
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	33
خلاصة الفصل الثاني	47
خاتمة	49
المراجع	51
الملاحق	55

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قيم متوسطات متغيرات الدراسة	33
02	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الأول	36
03	نتائج تقدير العلاقة بين مخاطر الائتمان والاستقرار المالي المصرفي	37
04	اختبار F المقيد	38
05	اختبار هوسمان	38
06	نموذج التأثيرات الثابتة لأثر المخاطر الائتمانية على الاستقرار المالي المصرفي	39
07	مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني	41
08	نتائج تقدير العلاقة بين مخاطر الائتمان والسيولة المصرفية	42
09	اختبار فيشر	42
10	اختبار هوسمان لأثر المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية	43
11	نموذج التأثيرات الثابتة لأثر المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية	43

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	قيم متوسطات Z-score	**34**
02	قيم متوسطات RISK	**34**
03	**قيم متوسطات SIZE**	**35**
04	قيم متوسطات CD	**36**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	جدول متغيرات الدراسة للفترة 2012-2021 لبنك BNA	56
02	جدول متغيرات الدراسة للفترة 2012-2021 لبنك AGB	56
03	جدول متغيرات الدراسة للفترة 2012-2021 لبنك ABC	56
04	جدول متغيرات الدراسة للفترة 2012-2021 لبنك SGA	57
05	مصفوفة الاتباط بين مخاطر الائتمان والاستقرار المصرفي	57
06	نموذج الانحدار التجميعي للاستقرار المصرفي	58
07	نموذج التاثيرات الثابتة للاستقرار المصرفي	59
08	نموذج التاثيرات العشوائية للاستقرار المصرفي	60
09	اختبارF المقيد	61
10	اختبار هوسمان لاثر مخاطر الائتمان على الاستقرار المصرفي	61
11	الإحصاء الوصفي لاثر مخاطر الائتمان على السيولة المصرفيبة	62
12	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	63
13	نموذج الانحدار التجميعي لاثر مخاطر الائتمان على السيولة المصرفيبة	64
14	نموذج التاثيرات الثابتة لاثر مخاطر الائتمان على السيولة المصرفيبة	65
15	نموذج التاثيرات العشوائية لاثر مخاطر الائتمان على السيولة المصرفيبة	66
16	اختبار F المقيد لاثر مخاطر الائتمان على السيولة المصرفيبة	67
17	اختبار هوسمان لاثر مخاطر الائتمان على السيولة المصرفيبة	68

مقدمة

توطئة:

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية بماله من تاثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبيئة المدخرات و توزيعها على الاستثمارات المختلفة ،حيث تمثل المصارف التجارية حلقة تتفاعل في داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي ، فهي عبارة عن الوسيط لجمع مدخرات الافراد و المؤسسات و تحويلها الى قروض مختلفة بهدف تحقيق عوائد تظمن لها البقاء و النمو و التطور.

وقد أدى تطور الصناعة المصرفية بتنوع الأنشطة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيا الخدمات المالية والتحرر من القيود وعوامل أخرى كثيرة ناتجة عن العولمة المالية إلى إحاطة العمل البنكي بمخاطر عديدة بعد أن باتت الأعمال التي تقوم بها البنوك على درجة كبيرة من التعقيد، الأمر الذي استلزم زيادة الاهتمام أكثر فأكثر بقضية التحكم في المخاطر المصرفية والتخفيف منها، وبدأ البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر في دول العالم المختلفة والتنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لهاالبنوك، وبالأخص المخاطر الائتمانية.

حيث تعدَ مخاطر الائتمان قضية مهمة قد تسبب عدم الاستقرار المالي وتهدد بقاء الاعمال المصرفية. هذا النوع من المخاطر متأصل في الوظيفة التقليدية للمصارف، والتي تقوم بشكل أساسي على منح الائتمان. أما بالنسبة للسلامة المالية للمصرف فهي حالة تكون فيها المؤشرات المالية التي تتمثل بكفاية رأس المال وجودة الموجودات ومؤشر السيولة ومؤشرات الاستقرار المصرفي ضمن حدود امان معينة لضمان قدرة المصرف على تحمل ظروف السوق السلبية.

ومن هذا المنطلق أصبح موضوع إدارة المخاطر الائتمانية و السيولة المصرفية و الاستقرار المصرفي يحضى بتركيز كبير واهتمام أوسع من ذوي الاختصاص، بهدف صياغة ورسم استراتيجيات خاصة لدراسة ظاهرة تزايد حدة المخاطر الائتمانية وتاثيراتها المختلفة والتحكم فيها بشكل سليم وكفؤ.

ومن هذا المنطلق سنركز في هذه الدراسة على تاثير المخاطر الائتمانية على كل من السيولة و الاستقرار المصرفي في البنوك الجزائرية، ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية :

مامدى تاثير المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية و الاستقرار المصرفي للمصارف التجارية الجزائرية ؟

- **الإشكاليات الفرعية:**

انطلاقا من الاشكالية السابق، ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما مدى تعرض البنوك التجارية في الجزائر للمخاطر الائتمانية ؟
- ✓ كيف تؤثر المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية للبنوك التجارية في الجزائر ؟
- ✓ ما مدى تاثيرحجم المخاطر الائتمانية على الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية الجزائرية ؟

- **فرضيات الدراسة:**

انطلاقا من الإشكاليات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية والتي تعتبر إجابة مبدئية لهذه الأسئلة على النحو التالي :

- ✓ تتعرض البنوك التجارية في الجزائر لحجم كبير من المخاطر الائتمانية؛
- ✓ تؤثر المخاطر الائتمانية سلبا على السيولة المصرفية للبنوك التجارية في الجزائر؛
- ✓ تؤثر المخاطر الائتمانية بشكل كبير على درجة الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية.

- **اسباب اختيار البحث:**

كانت أسباب اختيار هذا البحث تتمثل فيما يلي:

- ✓ كون موضوع البحث في إطار التخصص الدروس اقتصاد نقدي وبنكي؛
- ✓ الرغبة في الاطلاع على معرفة ماهية العوامل التي تجعل من بنوك العينة العاملة في الجزائر مستقرة ماليا ؛
- ✓ يحضي موضوع الاستقرار المالي والمصرفي بالاهمية البالغة لدى القطاعات المصرفية على مستوى العالم.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على أهم العوامل التي تمكن البنوك من تحقيق الاستقرار المصرفي؛
- ✓ تحديد طبيعة العلاقة المتداخلة بين المخاطر الائتمانية، السيولة المصرفية، والاستقرار المصرفي.

- **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدارسة من الدور الحساس الذي تقوم به البنوك التجارية على مستوى الاقتصاد الوطني، والمتمثل في تعبئة المدخرات وتوظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة , تكسب البحث أهمية خاصة، حيث أن موضوع إدارة المخاطر الائتمانية و السيولة المصرفية و تحقيق الاستقرار المصرفي يعتبر من السياسات الأساسية التي تحظى بعناية كبيرة لدي البنوك على المستوى الداخلي و على المستوى الاقتصادي العام وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات لتحقيق الأهداف المنشودة .

- **حدود الدراسة:** تتمثل في:

✓ **الحدود المكانية:** تتمثل في عينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر : البنك الوطني الجزائري ،بنك خليج الجزائر، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك سوسيتي جنيرال

✓ **الحدود الزمنية:** تتمثل فترة الدراسة في الفترة مابين 2012-2021

- **منهج البحث والأدوات المستخدمة:**

بغية الوصول الى الأهداف المرجوة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي ، فالمنهج الوصفي يشمل التعاريف و المفاهيم الخاصة بالموضوع اما في الجانب التطبيقي للدراسة فقد تم استخدام نموذج Panel ، باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد واعتمادا على البرنامج الإحصائي**eviews** 9، من اجل دراسة المتغيرات محل البحث.

- **صعوبات الدراسة:** تمثلت في :

✓ صعوبة الحصول على المعلومات لعينة الدراسة لا على مستوي البنوك و لا على مستوي المواقع الالكترونية؛

✓ عدم توفر القوائم المالية لبعض سنوات الدراسة.

- **هيكل الدراسة:**

بغرض انجاز البحث قمت بتقسيمة الى فصلين ، يحتوى الفصل الأول على الادبيات النظرية و التطبيقية لاثر المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية و الاستقرار المصرفي،ويتضمن مبحثين المبحث الأول يتضمن مفاهيم عامة اما المبحث الثاني يتضمن الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ، اما الفصل الثاني فيتعلق بالدراسة القياسية للموضوع و يتضمن مبحثين المبحث الأول تناول الطريقة و الإجراءات و الأدوات المستخدمة في الدراسة ، اما المبحث الثاني فتناول النتائج المتوصل اليها و تفسيرها و في الخاتمة سنعرض النتائج التي توصلت اليها و التوصيات و الافاق.

الفصل الأول :الأدبيات النظرية لأثر المخاطر الإئتمان على السيولة و الإستقرار المصرفي

تمهيد:

تعتبر المخاطر الائتمانية من اهم المخاطر التي تواجه البنوك بالرغم من وجود مخاطر أخرى مثل مخاطر السوق ومخاطر السيولة الا ان المخاطر الائتمانية هي أكثر المخاطر إهتماما من طرف المحللين الاقتصادين وأسباب حدوثها حيث ان معظم الدراسات البنكية اشارت الى ان الازمات التي تعرضت لها البنوك والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة و الدول النامية كان اهم أسبابها هو التعثر الائتماني الذي يؤثر على السيولة المصرفية الذي جعلهم من اهم أسبابها اهتمام المسؤولين الماليين في الدول التي حدثت فيها الازمات و خصوصا المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و بنك التسويات الدولي ، الذين قدموا دراسات و تحليلات لاهم أسباب هذا التعثر وتقديم الحلول والعلاجات الممكنة للخروج من هذه الازمات؛

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: الأدبيات النظرية لأثر مخاطر الائتمان على السيولة والاستقرار المصرفي؛
- **المبحث الثاني**: الأدبيات التطبيقية المتمثلة في الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية.

المبحث الأول: المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالسيولة والاستقرار المصرفي

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى ابراز المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المؤسسات الصرفية، من خلال مفهومها وانواعها وطرق قياسها.

المطلب الأول: صور المخاطر الائتمانية وطرق قياسها

ان الوظيفة الأساسية للبنك هي قبول الودائع ومنح الائتمان، وفي حين أن البنوك تلتزم برد أموال المودعين، الا انه من جهة اخرى لا يمكنها أن تضمن أن التمويلات التي تمنحها قابلة للاسترداد وفي مواعيدها، فهذا يعني أن خطر الائتمان هو خطر متجذر في الصناعة المصرفية ولا يمكن أن تنفك عنه ، بالرغم من تطوير الصناعة المصرفية للعديد من الأساليب والتقنيات للتعامل مع خطر الائتمان، الا انه مازال قائم و محض اهتمام وجدل.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية وأنواعها

لا يرتبط خطر الائتمان فقط بالصناعة المصرفية، بل حيثماُ وجدت معاملة بين طرفين مدين ودائن يتأخر أحدهما عن الاخر بالسداد إلا نشأ عنها خطر ائتماني، بمعنى آخر: ينشأ خطر الائتمان عن عملية منح الائتمان .

أولا : تعريف المخاطر الائتمانية

يرتبط مصطلح" **الخطر** " في البنوك عموما بالخسائر المالية، ولكن يتم وصفه بدقة أكبر على أنه عدم اليقين بشأن العوائد التي يمكن تحقيقها من الأصل، و ترتبط بعض المخاطر بنموذج عمل البنك لا تنفك عنها مثال ذلك أن طبيعة عمل البنك هي تحول (الآجال) الاستحقاق و يرتبط بذلك مخاطر سيولة ومخاطر الائتمان؛[1]

تعرف المخاطر الائتمانية على أنها المخاطر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك في الوقت المحدد[2]، و يرجع سبب هذه المخاطر الى العميل ذاته او الى نشاطه او بسبب العملية التي منح من اجلها الائتمان او نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل او البنك او بسبب البنك الذي منح الائتمان [3] ؛

[1]-عبد الكريم قندوز ،**المخاطر المصرفية وأساليب قياسها** ، صندوق النقد العربي ، دراسات معهد التدريب و بناء القدرات ، العدد 5 ،2020، أبوظبي ص: 11.

[2]-صادق راشد الشمر،**استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و اثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** ،دار اليازوري العلمية ،2022،ص 61

[3]- صادق راشد الشمري ، مرجع سابق، ص 62

كما تعرف المخاطر الائتمانية أيضا بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عنه العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل[1].

مما تقدم نستطيع القول أن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فهي تلك الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة المقترض أو الطرف الأخر لدى البنك على الوفاء بشروط ،القرض كاملة وفي المواعيد المحددة

ثانيا: أنواع مخاطر الائتمان:

بعدما تطرقنا الى مفهوم المخاطر الائتمانية وجب علينا التعرف على اهم أنواع هذه المخاطر وهي كالتالي :[2]

1- **مخاطر عدم القدرة على السداد:** تحدث عندما تكون مصادر العميل وموارده المالية سواء الذاتية او غير الذاتية لا تمكنه من الوفاء بالتزاماته ويجب على المصرف الانتباه لطبيعة هيكل المركز المالي للعميل خلال السنوات السابقة من اجل تحديد مقدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.

2- **مخاطر التسعير:** من المهم ان يتم تسعير منتجات الإقراض والائتمان بناءا على عامل المخاطرة وتكلفة الإدارة، حيث يجب ان يتم الربط بين العائد المطلوب والائتمان الممنوح وبين درجة المخاطرة، بالإضافة الى الاخذ بعين الاعتبار (سعر الخدمة) يجب ان يغطي تكاليف الخدمة وهامش ربح، وهذا تحدده إدارة المصرف وهو ما يعرف بسعر الإقراض الأساسي؛

3- **مخاطر تأكل الضمانات:** تنتج عندما تكون الضمانات غير كافية ولا تغطي حجم الدين، بالإضافة الى تحمل خسائر عند التصرف فيها، ولتفادي هذا الخطر يجب على المصرف طلب الضمانات التي تكون كافية لتغطية حجم الائتمان كما يجب ان يتمتع الضمان بسهولة التسييل والا يكون عرضة لفقدان القيمة مع مرور الوقت؛

4- **مخاطر التركيز:** يحدث خطر التركيز عندما يتم توجيه الائتمان اما الى عملاء محددين او قطاع معين او منطقة جغرافية محددة، كذلك يحدث خطر التركيز عندما تتبع المصارف سياسة الاعتماد على نوع محدد من الضمانات، ويمكن للمصارف تفادي هذا الخطر بالقيام بإنشاء محفظة ائتمانية تتسم بالتنويع من حيث العملاء و القطاعات و المناطق الجغرافية والتنويع من حيث الضمانات المطلوبة و تواريخ استحقاقها.

[1]-صلاح حسن، **تحليل وادارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010 ، ص 22 .

5- **المخاطر القانونية:** من المخاطر القانونية المرتبطة بالنشاط الائتماني تغير القوانين والأنظمة التي تحكم العلاقات بين المصرف والعملاء والمقترضين وأيضا تغير الطبيعة القانونية للهيكل المؤسساتي للعميل المقترض مثل عمليات الاندماج و الاستحواذ و التنازع بين العملاء

6- **مخاطر السوق** : ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال 3 سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق[1] .

7- **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل** : من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل ، ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أوطويلة كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية .

8- **مخاطر التنفيذ:** من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة.

9- **مخاطر الإخطار والتبليغ:** لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة.

10- **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان:** عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري؛

الفرع الثاني: أساليب قياس وتقييم المخاطر الائتمانية

سنتطرق هنا إلى طرق و أساليب تقييم المخاطر الائتمانية وأهم النماذج و المؤشرات المستخدمة لتقدير و قياس هذه المخاطر :

أولا: مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية:

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليلها إلى أدنى مستوياتها . وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي :

- ✓ بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصور ربع سنوية؛
- ✓ بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني، وتسهيلات بدون ضمان عيني ،وبالنسبة للنوع الأول يتم توزيعه حسب نوع الضمان ، مع ذكر قيمة الضمان وفق اخر تقييم و لتكن بصفة ربع سنوية ؛
- ✓ مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي:
  - نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع ؛
  - توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي؛
  - نسبة القروض غير المضمونة إلى إجمالي المحفظة؛
  - بيان عن التركزات التي تصل إلى 25 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة؛
  - بيانات إجمالية عن التركزات التي تزيد 10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك (مع تحديد حد أقصى ؛ – (نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات غير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة ؛ – نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالي المحفظة الائتمانية؛
  - نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي المحفظة الائتمانية؛
  - نسبة العائد المتوقع إلى إجمالي القروض ؛ [1]
  - إجمالي صافي العائد إلى إجمالي القروض.
- ✓ بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة ؛

[1]- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **المخاطر الانتمانية تحليلها- قياسها- إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن،16-17أفريل 2007

- ✓ تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة .

ثانيا : نماذج تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

تعتبر عملية قياس و تقدير مخاطر الائتمان بانها معالجة البيانات السابقة للحصول على نتائج و رؤية مستقبلية حول قدرة العميل على الوفاء بديونه اتجاه البنك في وقته المحدد

أولا: نماذج قياس مخاطر الائتمان:[1]

1- *نموذج المعايير الائتمانية الذي يستند الى 8CS* : يعتمد هذا النموذج على مجموعة من المعايير التي يجب ان تتوفر في طالب الائتمان منها الشخصية تتضمن الصفات و السلوكيات ،بالإضافة الى القدرة على الاستدانة التي تتمثل في قدرته على إعادة ما اقترضه من البنك ، و راس المال اى مقدار مايملكه من ثروة ،و الضمانات التي تعتبر الملجأ الأخير في حالة العجز، اما الظروف العامة فتتعلق بالظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية اما التجارب السابقة مع العميل تتضمن سجله التاريخي مع البنك من التجارب المشجعة معه بالإضافة الى التغطية المتمثلة في الخسائر الغير متوقعة اما التدفقات النقدية فتتكون من التشغيلية و الغير تشغيلية

2- *نموذج المعايير الائتمانية المستند الى P'S5 :* و هو نوع اخر من التحليل الائتماني الذي يتضمن ،تقييم العميل من خلال حالته و مؤهلاته و اخلاقياته و الغرض من الائتمان يتمثل في تحديد احتياجات العميل اما القدرة على السداد تتمثل في تحديد قدرته على تسديد الائتمان و فوائده في موعد الاستحقاق، اما الحماية فهي توفير الحماية للائتمان المقدم للعميل، و النضرة المستقبلية تتمثل في محاولة معرفة الضروف البيئية المحيطة بالعميل سواء الداخلية او الخارجية ؛

3- *طريقة PRIMS* : تتمثل في جانب القوة و الضعف لدى العميل و من اهم عناصرها التصور الذي يقصد بها الاحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان و العوائد المنتظرة ، اما القدرة على السداد فتتمثل في تحديد مقدرة العميل على التسديد خلال الفترة المتفق عليها ، اما الغاية من الائتمان هو تحديد الضمانات التي تقدم للمصرف ، اما الإدارة فتتمثل في الفعل الإداري للعميل؛

4- *منهج تقييم الصحة المالية لطالب الائتمانLAAP* : يتضمن هذا المنهج كل من السيولة Liquidity التي تتمثل في قدرة العميل على تسديد التزاماته قصيرة الاجل عند اجل استحقاقها ،

[1]- نورة زبيري ،**النماذج الرياضية لقياس مخاطر الانتمان بالبنوك التجارية**، دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 8 ،العدد 2 ، جامعة الاغواط ، 2017

اما النشاط Activity فمثلا اذا كانت المبيعات اكثر فهذا يتطلب تمويل اكبر اما من خلال التمويل بالدين او حقوق الملكية ، بالإضافة الى الربحية Profitability فهي الأرباح المناسبة و التي تشكل الهيكل المالي للعميل او الشركة ،اما الإمكانيات فتتمثل في الإمكانيات المادية و البشرية و القدرة الإدارية؛

ثانيا : نموذج التحليل التمييزي و الانحدار اللوجستي

1- *أسلوب التحليل التمييزي* : يعتبر الأكثر شيوعا في نمذجة التصنيف و يستعمل لأغراض الوصف و التحليل للبيانات المتعددة و في مجالات مختلفة مثل التمويل و التسويق [1] ، ويستعمل لتحليل الفروقات بين المجموعات بالاعتماد على العلاقة:

$$Z= \alpha +\beta 1Xi1+ \beta 2Xi2+\cdots\cdots\cdots\cdots+\beta nXin$$

حيث:

Z: يمثل القيمة التمييزيم للمؤسسة ؛

α: عدد ثابت ؛

X: تمثل المتغيرات(النسب،المتغيرات النوعية) للمؤسسة؛

i و β : معاملات التمييزية للمتغيرات التفسيرية.

اعتمادا على هذه الدالة يتم حساب نقطة الفصل التي يمكن من خلالها الحكم على عجز المؤسسة وسلامتها.

2- *نموذج الانحدار اللوجستي* : هي طريقة تصنيف احتمالية ، تدرس الخصائص المالية للمؤسسة لتحديد احتمال حدوث عجزها [2] ، حيث يجب التأكد من ان المتغير التابع يأخذ القيم بين 0 و 1 بما انه يعتمد على الاحتمالات ، تأخذ معادلة نموذج الانحدار اللوجستي البسيط الشكل التالي :

$$\text{In } [\ ) \frac{p(x)}{1-p(x)}]= \text{B0+B1X}$$

[1] -Boubacar daillo , **un modele de credit scoring pour une institution de micro finance africaine,le cas de nyesigiso du mali** ,universite d'orleans , mai 2006 , p 18

[2] -Hamadi matousi et des autres ,**la pediction de faillite des entreprises tunisiennes par la regression logistique** ,20 eme congres de l'AFC ,May 1999 ,France , p07

حيث :

P : هو احتمال وقوع الحدث محل الاهتمام أي احتمال النجاح

1-P: هو احتمال وقوع الحدث ليس محل الاهتمام أي احتمال الفشل

In : هو اللوغاريتم الطبيعي

$\frac{p}{1-p}$):نسبة الترجيح للحدث محل الاهتمام

B1وB0 المعاملات المقدرة من البيانات

3- *نماذج التعثر DM ونماذج مراقبة تحركات السوق MTM* : تقيس نماذج التعثر خطر القرض انطلاقا من التعثر عن التسديد و الذي يعتبر كخطر القرض الوحيد و هي تطبق كل أنواع القروض بينما تقيس نماذج MTM خطر القرض انطلاقا من تغيرات قيمة القرض و الناتجة عن تغير تصنيفات المقترضين او التعثر عن التسديد[1] ؛

4- *نموذج KMV*: يظهر التعثر عن التسديد في النموذج عندما تكون قيمة أصول المقترض اقل من ديونه ،يهدف هذا النموذج لقياس خطر القرض داخل المحفظة [2] حيث تحدد سيرورة عدم التسديد بطريقة داخلية عن طريق تطور أصول المؤسسة ،بالإضافة الى العناصر المتعلقة بكل قرض (العائد ، الخطر) و التي تستعمل لتحديد المساهمة الهامشية لقرض جديد في الخطر الإجمالي للمحفظة؛

5- *نموذج Credit Risk+ :* يقوم هذا النموذج على فكرة التامين ضد الحريق حيث ان هناك احتمال ضئيل ان كل المنازل ستحترق في نفس الوقت و ان تكلفة الخطر غير مؤكدة ، و هو مايمثل تشابه مؤكد مع محفضة القروض وفي هذا النموذج يتم ترتيب القرض في اقسام وفقا لمبالغها

المطلب الثاني: مفهوم السيولة المصرفية وعلاقتها بالمخاطر الائتمانية:

سنتطرق في هذا المطلب الى دراسة كل من مفهوم السيولة وأهميتها و علاقتها بالمخاطر الائتمانية

الفرع الأول :مفهوم السيولة المصرفية و العوامل المتحكمة فيها

سنتعرض هنا الى مفهوم السيولة المصرفية و العوامل التي تتحكم فيها أولا: تعريف الأداء التنظيمي:

[1]- مليكة بن علقمة ،**الطرق الحديثة لقياس و إدارة مخاطر القروض المصرفية** ، مجلة الإدارة و التمنية للبحوث و الدراسات ،العدد 9 ، جامعة سطيف ،ص

[2]- مليكة بن علقمة ، مرجع سابق ،ص

أولا: مفهوم السيولة المصرفية

تمثل السيولة عنصرا فعالا في عمل البنك، لذا نجد أن هناك تعدد لوجهات النظر لمفهوم السيولة غير انها في الأخير تصب في نفس المعنى، وسنذكر بعض المفاهيم للسيولة فيما يلي:

السيولة تعني قدرة البنك التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقدا، و الاستجابة لطلبات الائتمان و منح القروض الجديدة، هذا يستدعي و يتطلب [1]:

- نقد سائل لدى البنك بشكل كاف؛
- سهولة الحصول على نقد عن طريق: القدرة على تسييل بعض موجودات البنك بالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة و دون التضحية بقيمة هذه الموجودات؛
- قدرة البنك على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو إصدار أسهم جديد بأسعار وتكاليف مقبولة.

تعرف السيولة حسب لجنة بازل 2010 : بانها قدرة البنك على تمويل زيادة الأصول والوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة[2].

تعني السيولة: مدى توافر أصول سريعة التحول إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخر[3].

السيولة تعني: قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد للوفاء، و حسب السير الطبيعي للأمور أي دون أن تحتاج لأن تقترض أو تبيع موجودات غير معدة أصلا للبيع لكي تسدد التزاماتها[4].

---

[1]- أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية " مدخل إدارة المخاطر"**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن- عمان، 2013،ص 181.

[2]- FOURAR LAIDI Mohamed Saber , **La gestion des risques bancaire par la méthode ALM Cas : Société Générale Algérie,** Mémoire de Master en sciences Financières et Comptabilité, Spécialité: Monnaies, Finance et de Commerce , Kolea—Algeria , 2017, p 35. Banques, Ecole Supérieure

11- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ، 2005، ص 142

12-فلاح حسن الحسيني، مؤيد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك "مدخل كمي استراتيجي معاصر**، "الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2003،ص 93.

13عقل، مفلح، **وجهات نظر مصرفية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط 1- 2006 .م، ص 180

وتعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية " cash money، "أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحول إلى أصل سائل لمواجهة الالتزامات مستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة[1]

ثانيا: أهمية السيولة المصرفية

تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة لدى أي مؤسسة مالية و خاصة البنوك و هذا راجع إلى طبيعة عملها، حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من و إلى البنك ضخمة مقارنة بقاعدة رأس المال، بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم و توقيت انسياب الأموال النقدية خارج البنك، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الكبير من موارد البنك تعرف هذا النوع من الانسياب، لذا تحتاج البنوك إلى تواجد السيولة لديها بهدف مواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، سواء المودعين أو المقترضين و هذا بسحب ودائعهم أو الاقتراض من البنك، حيث أن البنوك تكون على أتم الاستعداد لمواجهة هذه الاحتياجات دائما و ينتج عن هذا الاستعداد الإيجابيات التالية :[2]

- ✓ تمثل السيولة أحد الأهداف الاستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك و استمراره و نموه؛
- ✓ الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته؛
- ✓ تعزيز ثقة كل من المودعين و المقترضين و التأكد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت؛
- ✓ يعد مؤشرا ايجابيا للسوق المالية و المحللين و المودعين و الإدارة؛
- ✓ تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات؛
- ✓ تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات؛
- ✓ تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال؛
- ✓ تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

ثالثا: العوامل المتحكمة في السيولة المصرفية:

تتمثل هذه العوامل في مجموعة من الظواهر والأحداث التي تحسن أو تخفض من حجم النقود المركزية التي تملكها البنوك، وتتسبب بذلك في تغيير احتياجات إعادة تمويل البنوك لدى البنك المركزي. ونميز بين نوعين من العوامل , عوامل مستقلة عن إرادة البنك المركزي، وعوامل تنظيمية ناتجة عن تدخل البنك المركزي، وتكون مكملة للعوامل المستقلة .

---

[2]- نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي،**

1-العوامل المستقلة المؤثرة على السيولة البنكية :وهي عوامل تخرج عن نطاق رقابة السلطات النقدية، وتطورها مرتبط بظواهر اقتصادية لا يمكن للبنك المركزي التحكم فيها. وتتمثل فيما يلي:

1-1عمليات السحب والإيداع للنقود القانونية :يشكل التعامل النقدي المصدر الأول والدائم للضغط على السيولة البنكية، فكل عمليات السحب على الودائع تدفع البنك إلى إخراج النقدية من صندوقه أو استخدام احتياطاته لدى البنك المركزي، مما يؤدي إلى تخفيض السيولة البنكية بتحويل النقود البنكية إلى نقود قانونية ويعتبر هذا الا جراء كتسرب نقدي خارج الدائرة البنكية، بينما عمليات الايداع تعمل على تحسين السيولة البنكية

1-2-العمليات مع الخزينة :في معظم البلدان لا يسمح للخزينة بفتح حسابات لدى البنوك التجارية، وبذلك تتم جميع التحويلات بين الخزينة والبنوك التجارية عن طريق النقود المركزية أي بواسطة قيود كتابية لدى البنك المركزي . حيث يرتفع رصيد البنوك التجارية دائنة للخزينة، فتتحسن السيولة البنكية والعكس صحيح. وتتحقق هذه العمليات بكون عملاء البنوك على علاقة مع الخزينة العمومية، فبتسديد النفقات العمومية كدفع أجور لعمال لدى أجهزة الدولة ذوي حسابات في البنوك التجارية، سيخفض من ودائع الخزينة لدى البنك المركزي مع زيادة السيولة البنكية، بينما يحدث العكس عند تحصيل الضرائب أو إصدار سندات الخزينة.

1-3-العمليات مع الخارج :كل عمليات الاستيراد والتصدير التي تتم بين عميل محلي وأجنبي يجب أن تمر عبر القطاع البنكي، وهنا يتدخل البنك كوسيط من أجل توفير العملة الأجنبية حسب الحاجة إليها. وتؤثر حركة العملة مع الخارج على السيولة البنكية.

2- العوامل التنظيمية (القانونية) المؤثرة على السيولة البنكية :إلى جانب العوامل المستقلة توجد عوامل تنظيمية يتحكم فيها البنك المركزي , وتشكل الاحتياطات الاجبارية أحد هذه العوامل حيث يفرض البنك المركزي على البنوك بالاحتفاظ بمبلغ بشكل دائم في حساباتها الجارية لديه، ويحدد على أساس الودائع بنسب متغيرة تبعا للسياسة النقدية المنتهجة. هذا الاجراء يجعل جزء من النقود المركزية غير متاح للبنوك، وبذلك هو تسرب نقدي مفتعل للنقود المركزية يهدف إلى التأثير على السيولة البنكية، إضافة إلى تقوية اعتماد البنوك على البنك المركزي.

هذه العوامل قد تؤثر على سيولة البنك الواحد، كما يمكن أن تؤثر على سيولة النظام البنكي بأكمله، وبذلك تحدد الاحتياج الكلي للسيولة البنكية، مما يستدعي تدخل البنك المركزي من أجل إدارتها[1].

الفرع الثاني: مؤشرات قياس السيولة المصرفية

هذه النسب تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير, وإن من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في هذا المجال هي:

أولا : نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة, ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) ، وتبين المعادلة أعلاه إلى أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة ،ويمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال مايلي:

- ✓ إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنضمات ؛
- ✓ سدادا قروض سبق ان اقرضها البنك للعملاء أو المتعاملين ؛
- ✓ الاقتراض من البنك المركزي بضمان أوراق مالية مثلا؛
- ✓ زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات؛
- ✓ وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى نتيجة لعمليات المقاصة.

ثانيا: نسبة الاحتياطي القانوني:

[1]- شرشم وردة ، **نحو توجيه إدارة سيولة النظام المصرفي لدعم الاستقرار المالي المصرفي دراسة حالة الجزائر خلال (2000-2019)**، جامعة الجزائر3 ، ص ص 9.10

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف, ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنّه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس، فإنّه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنّه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

نسبة الإحتياطي القانوني= (النقد لدى البنك المركزي/ الودائع وما في حكمها) × 100

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

ثالثا: نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية(الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية)على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف, كذلك تُعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

السيولة القانونية= (الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية / الودائع وما في حكمها) × 100

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنّه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

رابعا: نسبة التوظيف:

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

نسبة التوظيف = (القروض والسلف/ الودائع وما في حكمها) × 100

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنها تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين[1].

الفرع الثالث: العلاقة بين درجة السيولة المصرفية و حجم المخاطر الائتمانية :

يمكن أن تؤدي الزيادة في مخاطر الائتمان ،إلى زيادة في مخاطر السيولة، إذ إن زيادة احتمال تعثر العملاء وتراكم القروض المتعثرة تسبب انخفاض في إيرادات المصرف، وبالتالي انخفاض حجم السيولة المتاحة للقيام بعملياته التشغيلية وسداد التزاماته قصيرة الاجل، ومنه زيادة تعرضه لمخاطر السيولة ، ويمكن أن تؤثر مخاطر السيولة في المخاطر الائتمانية، إذ إن زيادة السيولة نتيجة زيادة حجم الايداع لدى المصارف وخاصة في حال ارتفاع معدلات الفوائد، يزيد من حجم الفوائد الواجب دفعها للمودعين من قبل المصارف ومن أجل تحقيق هامش ربح مرتفع يتوجب على المصرف في هذه الحالة استثمار السيولة المرتفعة لديه بمعدلات فائدة مرتفع نتيجة لذلك، يمكن أن يلجأ إلى منح الائتمان للمقترضين ذوي المخاطر المرتفعة لتحقيق أرباح مرتفعة، الامر الذي يسبب زيادة احتمال تعرض المصرف للمخاطر الائتمانية.[2]

المطلب الثالث :مفهوم الاستقرار المصرفي و علاقته بالمخاطر الائتمانية

تعتبر علاقة الاستقرار المصرفي بالمخاطر الائتمانية وطيدة علاقة حيث يعتبر هذا الأخير ذو تأثير مباشر وقوي على الاخر فالاستقرار مرهون بمدى التسيير الفعال واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب بالحلول والتدابير المصاحبة لأي تعثر ائتماني

الفرع الأول: تعريف الاستقرار المصرفي و اسسه والعوامل المؤثرة عليه.

حتى يتسى لنا فهم الاستقرار المصرفي لابد من التطرق الى ذكر مفهوم الاستقرار المالي بوجه عام ثم نتطرق الى مفهوم الاستقرار المصرفي.

أولا: تعريف الاستقرار المالي والاستقرار المصرفي :

[1]- محمود يونس، وآخرون، **إقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مطابع الأوفسيت، بيروت، بدون طبعة ، ،1995ص ص.169. 170

[2] - رضوان عمار، ليندا إسماعيل ، زينة إسماعيل ، **دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر الائتمانية وكل من مخاطر السوق، مخاطر السيولة ، ومخاطر التشغيل في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية** ، مجلة البحوث المالية و الاقتصادية ، المجلد السابع ص:39

- **تعريف الاستقرار المالي :**

يأخذ الاستقرار المالي عدة مفاهيم منها:

ولعل أبسط وأقصر تعريف للاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات المالي؛كما يمكن تعريف الاستقرار المالي هو القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة؛

ويعرف أيضا على أنه هو الشروط التي يكون فيها النظام المالي التي تظم(الوسطاء الماليين والأسواق والبنية الأساسية للأسواق) قادرا على تحمل الصدمات والاختلالات المالية وبالتالي التخفيف من احتمال تعطل وظيفة الوساطة المالية ،عامل كاف لإضعاف كبير في تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة ،فالاستقرار المالي هو حالة عدم وجود تأثير سلبي على الاقتصاد الحقيقي من الاختلالات في النظام المالي أو مخاطرة (المؤسسات المالية والأسواق المالية مجتمعة.)[1].

ومن هنا نستخلص أن الاستقرار المالي هو حالة السريان و الانتعاش التي يعيشها القطاع المالي و الاقتصاد بشكل عام .

- **تعريف الاستقرار المصرفي:**

هناك عدة تعاريف للاستقرار المصرفي [2]منها:

عرفwellink القطاع المصرفي المستقر بأنه: القطاع القادر على توزيع الموارد المالية بكفاءة مع امتصاص الصدمات والحول دون تعميق تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي؛

يرىfoot أن: الاستقرار المصرفي والمالي هما وجهان لعملة واحدة حيث ينتج الاستقرار المالي عن وجود استقرار نقدي ومصرفي، ممثل في قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على القيام بدورها بشكل سلس؛

يمكن النظر إلى الاستقرار المصرفي من مستويين المستوى الكلي إذ يعد النظام البنكي مستقرا طالما لا يعاني من اضطرابات، وعلى المستوى الجزئي فهو تراجع كبير وبشكل غير عادي في قيمة موجودات البنك وهو ما

---

[1]–ناصر دادي عدون ،حمزه عمي سعيد مقال بعنوان "**الاستقرار المصرفي واليات تحقيقه،دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة Z–Scor** ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 16

[2]–علي بن ساحة وآخرون "**تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية** "جامعة الشهيد حمه لخضر ،العدد الخامس، 2014 ص 123

يقود إلى إعساره، ففشل بنك معين قد يؤثر على بنوك أخرى في النظام المصرفي مما يهدد استقراره إذ أن البنوك مترابطة فيما بينها.[1]

ثانيا: أسس الاستقرار المصرفي و العوامل المؤثر فيه :

- **أسس الاستقرار المصرفي:**

لدي الاستقرار المصرفي أسس يعتمد عليها وكذلك عوامل مؤثرة فيه سوف نعرضها فيمايلي:[2]

- الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية؛
- وضع قواعد لإدارة المخاطر؛

وجود أدوات فعالة لإدارة الأزمات المصرفية ومؤشرات للإنذار المبكر

- **العوامل المؤثرة على استقرار القطاع المصرفي:**

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الاستقرار المصرفي و يمكن تحديدها كمايلي:

-اختلال المراكز المالية للبنوك والؤسسات المالية واتجاهها غير المبرر نحو المخاطرة؛

- ضعف المؤسسة الرقابية والتشريعية؛

-التقلبات التي تخرج عن نطاق العمل المصرفي و تؤثر بشكل غير مباشر على استقراره : مثل تقلبات السوق ، و تقلبات الناتج المحلي .

1-العوامل المتعلقة بالاقتصاد الخارجي:

- تدهور شروط التجارة وسعر الصرف الحقيقي؛
- التقلب في أسعار الفائدة عالميا وتحركات تدفقات رؤوس الأموال؛

2-العوامل المتعلقة بالاقتصاد المحلي:

---

[1]- دردور أسماء ،خوالدي سليمة ، **قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-score للفترة 2008- 2018** ، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي (الجزائر)

[2]- علي بن ساحة ، وآخرون" **تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبي**،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،الجزائر،العدد الخامس ص ص، 123 ،124

- التقلب في معدل النمو و معدل التضخم؛
- الإقراض الزائد والانسحاب المفاجئ للتدفقات المالية وانهيار أسعار الأصول؛

3-*العوامل المتعلقة بالقطاع المصرفي:*

- عدم وجود تناسق بين جانبي الأصول والخصوم؛
- التحرير المالي دون الاستعداد الكافي؛
- نظام الضمانات الحكومية (نظام ضمان الودائع)؛
- التدخل الحكومي الكبير؛
- ضعف الاجهزة الرقابية المحاسبية و القانونية ؛
- درجة تركيز القطاع المصرفي؛

الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار المصرفي وطرق قياسه

أولا: مؤشرات الاستقرار المصرفي :[1]

1- *كفاية رأس المال*:تعرف كفاية رأس المال على أنها وسيلة للتحكم في مستويات المخاطر عند القيام بالأعماال المصرفية وتمثل الحجم الكافي من رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر التي تحصل عند القيام بالاستمارات والأعمال المصرفية المختلفة وصيغة احتساب نسبة كفاية رأس المال تحسب كمايلي:

نسبة كفاية راس المال = راس المال الإجمالي/ (مخاطر السوق + مخاطر الائتمان + مخاطر التشغيل) 100x

2- *جودة الموجودات:Asset Quality:* يقاس مؤشر جودة الموجوات بوساطة نسبة الديون المتعثرة إلى إجماالي الائتمان النقدى, اذ توضح هذه النسبة حجم القروض التي لم يستطع المقترضون سدادها في تاريخ استحقاقها ينتج عن ذلك عدم تمكنهم من ارجاع مبالغها، بسبب عدم نجاح النشاط الذي يزاول فيه القرض من مصارف معين. و كلما ارتفعت هذه النسبة يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية

[1]-أحمد حسين بتال ، فيصل غازي فيصل ، **قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي**،مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد 2 ،2021 ،ص 23

الناجمة عن منح القروض والسلف وسياسة غير ناجحة للمصرف في مانح القروض مما يؤثر على سمعة المصرف و بالعكس فكلما انخفضت هذه النسبة فإن ذلك يقلل من المخاطر الائتمانية

جودة الموجو ات = (الديون المتعثرة / إجمالي الائتمان النقدي) ×100

2- *جودة الربحية (Earning Quality):* تُعرف الربحية بأنها النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له. وتعد نسب الربحية واحدة من أصعب الاتجاهات للمصارف مفهوم وقياس ، وذلك لعدم وجو وسيلة متكاملة تحدد متى يكون المصرف في مر كز مربح إذ إن كثيرا من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي من أجل الحصول على ربح أكبر مستقبلا فعى سبيل المثال الخدمة الجديدة تتطلب تكلفة إدارية مرتفعة مما يولد ربحا متدنيا في بداية الامر، فيصبح الربح الحالي ضعيف ، الا ان ذلك قد يودي الي ارتفاع مستويات الربحية مستقبلا ، ومن نسب الربحية الأكثر شيوعا هو العائد على حقوق المساهمين(Return On Equity ROE و تحسب بالعلاقة التالية:

جودة الربحية =(صافي الربح / حقوق المساهمين) x 100

3- *السيولة Liquidity:* تعني السيولة قدرة المصارف على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات الموعين للسحب من الودائع من جانب، وتلبية طلبات المقترضين من الزبائن من جانب آخر. تعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية إذ لا يمكن لإ دارة المصارف تطلب مهلة من المودعين المطالبة بسحب ودائعهم ، لان ذلك سيؤدي الى زعزعة الثقة بين الزبون و المصرف لذلك يفهم من ان توفير السيولة من واجبات المصرف ،ومن ضمن أهدافه و سياساته ان يكون قادرا و مستعدا بشكل دائم على مواجهة سيولة مركزه المالي أي تسوية المدفوعات ، و من جهة أخرى انخفاض السيولة المصرفية قد يعرض المصرف الى مشاكل مالية و ربما الى تعثر المصرف و اعلان افلاسه ويمكن حاب السيولة بالعلاقة التالية :

السيولة = (الموجودات السائلة /المطلوبات السائلة) x 100

ثانيا : طرق قياس الاستقرار المصرفي:

ان من اهم الطرق لقياس الاستقرار هي الدالة[1] Z- Score الطريقة الأكثر استعمالا لقياس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الفردي، حيث تقوم هذه الطريقة بتحديد احتمال إعسار البنك، ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين احتمال الإعسار وقيمة الدالةZ-Score ، حيث يقصد بالإعسار هنا كون أصول البنك أقل من خصومه أو ديونه .وتحسب الدالة كالتالي:

$$\mathbf{Z\text{-}Score \equiv (k+\mu)/\sigma\,\mu}$$

حيث

Z- Score: : دالة قياس الاستقرار

K :هو نسبة رأس المال مجموع مع الاحتياطات إلى إجمالي الموجودات،

μ :يمثل متوسط العائد إلى إجمالي الموجودات،

$\sigma\,\mu$:الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد .

وتقوم الدالة بحساب الانحرافات المعيارية للعائد والتي تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنزف الأسهم (حقوق الملكية)، ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ويكون على عتبة الإفلاس، وبهذا فإنه يقيس مدى استقرار البنك ومنه فإنه يشير إلى البعد عن الإفلاس، وهكذا فإن قيمة Z Score- المرتفعة تدل على أن البنك يواجه احتمال إفلاس منخفض، حيث أن ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض للمخاطر الفشل والإعسار وانخفاض قيمتها و ارتفاع في احتمال الإعسار .وقد تم اختيار الدالة Z- Scoreكونها طريقة الأكثر تستعمل لقياس الصلابة المالية لمختلف المؤسسات المالية، ذلك لأنها تركز على مخاطر عدم الملاءة أي لجوء البنك إلى استنزاف رأس المال والاحتياطات. وتستعمل الدالة Z- Score بالنسبة للبنوك التي تتبع إستراتيجية مخاطر مرتفعة/عائد مرتفع،

الفرع الثالث: علاقة الاستقرار المصرفي بالمخاطر الائتمانية :

[1] - ناصر دادي عدون ،**الاستقرار المصرفي و اليات تحقيقه** ،دراسة مقارنة بين بنكين في الجزائر باستعمال z-score ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،ص 24

تتمثل علاقة الاستقرار المصرفي بالمخاطر الائتمانية ،عن طريق مؤشرات الاستقرار المصرفي التي تساهم لصانعي السياسات المالية والمحللين الماليين من تحديد نقاط القوة و الضعف في النظام المصرفي بسهولة حتى يتمكنوا من اتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنب الازمات و يتم استعمال هذه المؤشرات الأساسية لتحديد الضعف المحتمل للمصارف و مقارنتها بمؤشرات المخاطر الائتمانية التي تعد من اهم المؤشرات التي تساعد على تحديد مدى السلامة المالية و العمل على اتخاذ الإجراءات الوقائية لتجنب الازمات المصرفية و أيضا نستنتج ان مؤشرات الاستقرار تساهم بشكل فعال للتنبؤ بالازمات و إدارة المخاطر المصرفية التي تساعد على تحقيق الأمان و الاستقرار المصرفي .

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لمخاطر الائتمان على السيولة والاستقرار المصرفي:

لقد أخذ موضوع اثر المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية و الاستقرار المصرفي اهتماما كبيرا للعديد من الباحثين الاقتصادين ولهذا سنحاول تقديم بعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع وقمنا بتقسيمها الى الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

من خلال عملية البحث الإلكتروني تم التوصل إلى مجموعة من الدراسات السابقة وبعد عملية التجميع تم تصنيفها على حسب اللغة إلى فرعين.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

سيتم في هذا الفرع تقديم الدراسات السابقة باللغة العربية.

الدراسة الأولى:

سيرين سميح أبو رحمة (**السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية،2002-2008**)، 2009[1]

هدفت هذه الدراسة الى تناول السيولة المصرفية و اثرها في العائد والمخاطرة مركزة على الوقوف على طبيعة وابعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة و العائد و المخاطرة والعلاقة في ما بينهم (السيولة ، العائد ،

[1]سيرين سميح أبو رحمة ، **السيولة المصرفية و اثرها على العائد و المخاطرة ، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية** ،مذكرة ماجستير إدارة اعمال ، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزه، 2009.

المخاطرة) حيث تم استخراج كل من مؤشرات السيولة و العائد و المخاطرة باستعمال تحليل الانحدار البسيط (معامل الارتباط و معامل التحديد) واختبار (T) ،للوقوف على العلاقة بين متغيرات الدراسة الثلاث حيث توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة و معدل العائد وكذلك ثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية و مؤشرات مخاطر السيولة، بالإضافة الى ان جميع المصارف التجارية الفلسطينية تلتزم بتطبيق نسب السيولة المعمول بها .

الدراسة الثانية:

مصطفى سلام عبد الرضى، (المخاطر الائتمانية و اثرها على السيولة المصرفية دراسة تطبيقية بين مصرف الوطن الإسلامي و التجاري العراقي،) (2011-2015)2017[1]

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على اهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية والتجارية والناتجة عن عمليات منح الائتمان المصرفي وهي المخاطر الائتمانية و الاثار الناتجة عنها و بالأخص في ما يتعلق بالسيولة المصرفية، وذلك من خلال قياس و تحليل المخاطر الائتمانية واختبار أثرها على السيولة المصرفية، اذ تم اختيار مصرفين وهما المصرف الوطني الإسلامي، و المصرف التجاري العراقي خلال الفترة 2011- 2015؛ استخدمت الدراسة المؤشرات الخاصة بالمخاطر الائتمانية واثرها على السيولة المصرفية، كما تم تحليل هذه المؤشرات واختبارها بواسطة اختباري Fp-Valur و معامل التحديدR2 باستخدام تحليل التباين ANOVA ، وقد خلصت النتائج الى وجود تأثير معنوي لمؤشرات المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية وفي كلا المصرفين ولكن بدرجات متفاوتة، وكذلك توصلت الدراسة الى أهمية تكوين مخصصات الخسائر التي تمكن المصارف من السيطرة على المخاطر في حالة حصولها و السعي الى إيجاد منافذ استثمارية قادرة على امتصاص السيولة النقدية بما يحقق للمصارف اعلى المكاسب.

الدراسة الثالثة:

بشرى يحي منصور. (**تقييم اثر مخاطر الائتمان و السيولة المصرفية على الاستقرار المصرفي دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة (2001-2013)**) 2018[2]

هدفت الدراسة الى تقييم اثر مخاطر الائتمان و السيولة على الاستقرار المصرفي اليمني مستعرض حجم مخاطر الائتمان و السيولة التي يوجهها القطاع المصرفي، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي باستخدام النموذج الاحصائي،(panel data)وقد تم اخد البيانات من التقارير المالية السنوي وقوائم الدخل الخاصة بالبنوك الممثلة للعينة(البنك اليمني للإنشاء، البنك الأهلي، بنك اليمن و الكويت، البنك التجاري، البنك

- [1]عبد السلام عبد الرضى ، **المخاطر الانتمانية و اثرها على السيولة المصرفيه دراسة تطبيقية بين مصرف الوطن الإسلامي و المصرف التجاري العراقي**،مجلة اهل البيت العدد 25 ،2017

-[2]بشرى يحي منصور، **تقييم اثرالمخاطر الانتمانية و السيولة المصرفية على الاستقرار الصرفي دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة 2001 - 2013 ، مجلة الدراسات الاقتصادية اليمن ، المجلد 9 ،العدد الأول ،2018**

الأهلي، بنك اليمن الدولي)، للفترة 2001 -2013 ,أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر السيولة لم تؤثر على الاستقرار المالي للبنوك محل الدراسة نظرا لانخفاض مخاطر السيولة فيها ماعدا بنك اليمن الدولي الذي لديه ارتفاع في مخاطر السيولة كونه لديه توسع في الاستثمارات طويلة الاجل مما يزيد من ربحية البنك وبالتالي تؤدي الى المزيد من الاستقرار المالي المصرفي.

الدراسة الرابعة:

محمد فادي شفيق (**اثر المخاطر الائتمانية في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية 2010–2017)2019** [1]

هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر المخاطر الائتمانية في الملاءة المالية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حيث تم الاعتماد على البيانات المالية (الميزانيات و التقارير السنوية للمصارف التجارية الخاصة) للسوق المالية في دمشق خلال الفترة الزمنية 2010-2017، و تم تحليلها بتطبيق أسلوب تحليل الانحدار البسيط و معامل الارتباط بيرسون واجراء التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي (spss24) للوصول للنتائج. حيث تم اثبات وجود دلالة إحصائية لأثر مخاطر الائتمان على الملاءة الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة، وهذا ما يوجب على المصارف التجارية الخاصة ان ترفع نسبة ملاءتها المالية بما يتلاءم مع المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها، كما خلصت الدراسة إلى وجود اثر هام للملاءة للمالية في استقرار بيئة العمل المصرفي.

الدراسة الخامسة:

دردور أسماء ، خوالدي سليمة .(**قياس الاستقرار المالي المصرفي لعينة من البنوك العمومية و الخاصة باستخدام مؤشرz score للفترة 2008.2018) 2020** [2]

تهدف هذه الدراسة إلى بناء مؤشر يعتمد على التحليل المالي لقياس مدى الاستقرار المالي والمصرفي للبنوك التجارية العمومية والخاصة الجزائرية محل الدراسة دعما لمركزها المالي لتفادي تعثرها المالي، وكذلك التأكد من مدى استقرار هذه البنوك، حيث شملت الدراسة عينة من البنوك تمثلت في: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، ترست بنك، بنك بي أن بي باريبا خلال الفترة 2008 – 2018 ، وقد استخدمت مؤشر **Z-score** لقياس الاستقرار المالي والمصرفي، واعتمدت على على المنهج الوصفي والأساليب الرياضية والإحصائية قياس و تحليل هذا المؤشر؛ توصلت الدراسة إلى تمتع كل البنوك التجارية عينة الدراسة بالاستقرار المالي والمصرفي خلال الفترة 2008 – 2018 وفق مؤشرz- score .

[1]- محمد فادي شفيق ، **اثر المخاطر الانتمانية في الملاءة المالية للمصارف التجاررية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية 2010-2017 ،مجلة جامعة حماة سوريا ،المجلد 2 ،العدد 4 ،2019**

[2]- دردور أسماء ، خوالد سليمة،**قياس الاستقرار المالي المصرفي لعينة من البنوك العمومية و الخاصة باستخدام مؤشر zscore للفترة 2008 2018** ،مجلة الاقتصاد و إدارة الاعمال ،مجلد:19 ،العدد:2 ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2020

الدراسة السادسة:

ضحى الذيابي .(**مخاطر السيولة المصرفية و تأثيرها على الاستقرار المالي المصرفي في العراق (2005–2019), 2021**[1]

هدفت هذه الدراسة الى تحديد مدي تأثير مخاطر السيولة المصرفية في الاستقرار المالي وقد أجريت على الجهاز المصرفي العراقي خلال الفترة (2005-2019)، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي على البيانات و المعلومات الخاصة بالمصارف الحكومية و الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي الماخوذ من البيانات المالية للبنك المركزي العراقي ؛ و توصلت الدراسة الى ان المصارف سواء المصارف الحكومية او الخاصة تعاني من محدودية النشاط الائتماني الاستثماري مما تسبب في ارتفاع السيولة بشكل كبير و هذا بطبيعة الحال يعني تراكم الأموال السائلة غير مدرة للربح مما يأثر على استقرار النظام المالي.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

سيتم في هذا الفرع تقديم الدرسات السابقة باللغة العربية.

الدراسة الأولى:

KOSMAS NJANIK ,(**The impact of effective crédit risk management on Bank survival**)(**2003–2014**) [2]2009

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الفشل في إدارة مخاطر الائتمان التي أدت الى انهيار البنوك في زيمبابوي عام 2004/2003 ، كما سعت الدراسة الى البحث على العوامل الأخرى التي أدت الى حدوث هذه الازمات المصرفية ، و الخطوط العريضة لمكونات نظام فعال لإدارة مخاطر الائتمان ، وجدت الدارسة ان الفشل في إدارة مخاطر الائتمان بفاعلية ساهم الى حد كبير في حدوث الازمات المصرفية، وكذلك الضعف في حوكمة الشركات ومخاطر عدم كفاية نضم إدارة المخاطر وتحديات السيولة ونقص العمالة الكفء، ولذلك وجب على البنوك الاهتمام بالجدارة الائتمانية ومراجعة وتحديث سياسات الإقراض وكذلك تبني سياسات احترازية للحد من الوقوع في المخاطر الائتمانية

الدراسة الثانية:

[1]- ضحى ذياب احمد ، **مخاطر السيولة المصرفية وتاثيرها في الاستقرار المالي في العراق (2005-20019)** المجلة العراقية العدد الواحد و السبعون ،2021

[2] - kosmos njanike ´´ **the impact of effective credit risk management on bank survival** ´´ annals of university of petrosani ; economics ;9(2) 2009

Ameni Ghenime,Hasana Chaibi, Mohamed Ali Brahim Omri ,**The effects of liquidity risk and credit risk on bank stability** :**evidence from the mena region 2006–2013**[1]

تهدف هذه الدراسة على المصادر الرئيسية للهشاشة المالية المصرفية استخدمت الدراسة عينة من 49 مصرفا عاملا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2006 -2013 لتحليل العلاقة بين المخاطر الائتمانية و مخاطرالسيولة و تاثيرها على الاستقرار المصرفي ،و ذلك باستخدام نموذج الانحدار للوحة PVAR واستخدام مؤشر Z-score ،للتحقق من العلاقة السببية بين مخاطر الائتمان و السيولة و اظهر النتائج ان مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة ليس لها علاقة متبادلة ذات مغزى اقتصادي وكلا الخطرين يؤثران بشكل منفصل على استقرار البنك ، ويساهم تفاعلاهما في عدم الاستقرار و تساهم هذه النتائج لمديري البنوك بمزيد من الفهم لمخاطر البنك و التعزيز المشترك لمخاطرالائتمان و السيولة.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة و مقارنتها بالدراسة الحالية.

تطرقنا في المبحث الثاني إلى بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ، لذا سنحاول المقارنة بين هذه الدراسات ، وبين الدراسة الحالية.

الفرع الأول: أوجه التشابه والاختلاف

بعد عرض مختلف الدراسات السابقة حول مخاطر الائتمان وعلاقتها بمخاطر السيولة والاستقرار المصرفي،نلاحظ ان الدراسات السابقة في مجملها تناولت العلاقة بين متغيرات الدراسة وهي السيولة، المخاطر الائتمانية والاستقرار المصرفي، ولكن بأوجه مختلفة، فبعضها تناول تأثير المخاطر الائتمانية على الاستقرار المصرفي كدراسة(منصور، 2018) ودراسة (شفيق،2019)، حيث توصلت الدراستان إلى وجود أثر هام لمخاطر الائتمان على استقرار النظام المصرفي، كما تطرقت دراسة (منصور، 2018) أيضا للعلاقة بين السيولة المصرفية و الاستقرار المصرفي، وهي تتقاطع في ذلك مع دراسة (الذيباني،2021) حيث اتفقت الدراستان على التأثير السلبي لحجم السيولة على الاستقرار المصرفي، ما يعني أن ارتفاع مخاطر السيولة يحقق المزيد من الاستقرار المالي والمصرفي.

كما تطرقت دراسات أخرى للعلاقة بين السيولة والمخاطر كدراسة (أبو رحمة،2009) ودراسة (عبد الرضى،2010)، حيث تناولت الدراستان هذه العلاقة بشكل عكسي، فدراسة (أبو رحمة،2009) ركزت على

[1] - Ameni Ghenime,Hasana Chaibi, Mohamed Ali Brahim Omri -

The effects of liquidity risk and credit risk on bank stability :evidence from the mena region 2006-2013
northern border university college of business administration Saudi arabia 2017

تأثير السيولة على المخاطرة وتوصلت إلى عدم معنوية هذا التأثير، في حين تناولت دراسة (عبد الرضى،2010) أثر المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية وتوصلت إلى وجود تأثير معنوي للمخاطر.

وقد اختلفت الدراسات السابقة من حيث الطريقة والأدوات المستعملة، إلا ان معظمها اعتمد على المنهج الكمي من خلال الدراسة القياسية مع اختلاف الطريقة حيث اعتمدت بعض الدراسات على نموذج الانحدار البسيط كدراسة (أبو رحمة،2009) و(شفيق،2019)، واخرى اعتمدت على نموذج بانل كدراسة (منصور، 2018)، وقد شملت الدراسات السابقة عينات مختلفة من دول عربية وإفريقية.

الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية بتناولها للعلاقة بين كل من المخاطر الائتمانية والسيولة والاستقرار المصرفي بشكل مجتمع، وبطريقة مختلفة عن الدراسات السابقة ، حيث ركزت هذه الدراسة على بيان أثر المخاطر الائتمانية على كل من السيولة والاستقرار المصرفي في نموذجين مستقلين، وذلك بالاعتماد على نموذج panel بخلاف معظم الدراسات السابقة ما عدا دراسة (منصور، 2018)؛

كما أن عينة الدراسة الحالية شملت عدد من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2012-2021، وهذا يختلف عن الدراسات السابقة حيث أجريت أغلبها في دول أجنبية ، ما عدا دراسة (دردور و خوالدي،2020) إلا أن هذه الدراسة اقتصرت على متغير واحد وهو الاستقرار المصرفي من خلال دراسة درجة الاستقرار على مستوى البنوك العاملة في الجزائر، وبالتالي فان تناول الدراسة الحالية لتحليل البيانات المالية لمجموعة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 -2021 ، يمكن أن يشكل إضافة علمية جديدة في الكشف عن تأثير المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية والاستقرار المصرفي على مستوى القطاع المصرفي الجزائري.

خلاصة الفصل الأول:

حاولت من خلال هذا الفصل الالمام ، بمفهوم المخاطر الائتمانية، صورها و أنواعها و طرق قياسها و تقييمها ، بالإضافة الى التعرف على السيولة المصرفية بمفهومها و العوامل المتحكمة فها و طرق قياسها ،و علاقتها بالمخاطر الائتمانية ، كما تطرقت الى الاستقرار المصرفي بمفهومه واسسه التي يعتمد عليها و مؤشرات قياسه و علا قته بالمخاطر الائتمانية .

و في الدراسات السابقة تعرفنا على الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع و مقارنتها بالدراسة الحالية و التعليق عليها.

الفصل الثاني

الدراسة القياسية لأثر مخاطر الائتمان على السيولة و الاستقرار المصرفي خلال (2012-2021)

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول الى المفاهيم العامة حول المخاطر الائتمانية و السيولة المصرفية و الاستقرار المصرفي و اثر المخاطر الائتمانية على كل من السيولة و الاستقرار المصرفي، سنحاول في هذا الفصل ،تقدير طبيعة العلاقة بين المخاطر الائتمانية والسيولة من جهة، وبين المخاطر الائتمانية و الاستقرار المصرفي من جهة أخرى، وذلك باستعمال الأسلوب القياسي وبالاعتماد على عينة من البنوك العاملة في الجزائر ، بحيث يتضمن الفصل عرض و تحليل و مناقشة النتائج المتوصل اليها، ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
- المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج وتحليلها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

قبل الشروع في الدراسة القياسية سنحاول في هذا المبحث عرض كل من مجتمع العينة والمتمثلة في المصارف محل الدراسة وهي كل من البنك الوطني الجزائري، بنك المؤسسة العربية المصرفية، بنك سوسيتي جنرال، بنك الخليج الجزائري، كما سنتطرق الى الأدوات المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من القوائم والبيانات المالية

المطلب الأول: عرض عينة ومتغيرات الدراسة

يتضمن هذا المطلب تقديم لمجتمع وعينة الدراسة الى جانب طريقة جمع البيانات والمعلومات والمعطيات وكيفية قياسها.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع دراستنا من المصارف العاملة بالجزائر، أما عينة الدراسة فتتكون من أربعة مصارف تنقسم الى ثلاث مجموعات تتمثل في بنوك وطنية يمثلها : البنك الوطني الجزائري، و بنوك خاصة يمثلها : سوسيتي جنيرال، و بنوك مختلطة يمثلها كل من بنك المؤسسة العربية المصرفية وبنك الخليج الجزائري

أولا: البنك الوطني الجزائر BNA:

تأسس البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966 [1] ،وذلك بموجب الامر 66/178 ويعتبر اول البنوك التجارية التي تم انشاءها في الجزائر براس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، وتم تحويل البنك الى مؤسسة مالية ذات أسهم براس مال قدره 4.3 مليار دينار جزائري بعد الإصلاحات التي فرضها قانون 01/88 في سنة 1888، وتم زيادة راس ماله من 14600 مليار دينار جزائر الى 41600 في جوان 2009 عن طريق اصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم.

ثانيا: بنك الخليج الجزائري AGB:

هو بنك تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري في 15 ديسمبر2003 [2] براس مال قدره 10 مليار دينار جزائري ويتركز نشاطه في مجال الخدمات المصرفية الفردية والخدمات المصرفية الدولية، و هو مملوك من ثلاث بنوك ذات سمعة دولية (Burgan Bank Group) ومهمته المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية في الجزائر.

ثالثا: بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC:

هو مصرف عربي مقره البحرين تأسس في 17 يناير 1980 [3] من طرف المؤسسة المصرفية العربية (البحرين، أبو ظبي، ليبيا) براس مال بلغ مليار دولار، وهو اول بنك دولي خاص في الجزائر.

---

[1]- Banque Nationale d'Algérie, **Présentation de la BNA**, , http://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna.html

[2]- , https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Fr/Pages/ default.aspx

[3]- Bank ABC, **Bienvenue à la page d'accueil de Bank ABC Algérie**, , https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Fr/Pages/ default.aspx

رابعا: سوسيتي جنرال الجزائر (SGA):

بنك SGA بنك مملوك بالكامل لمجموعة Société Générale Group، وهو واحد من أوائل البنوك الخاصة التي تم تأسيسها في الجزائر منذ عام 2000.[1]

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة نموذجين، النموذج الأول يتناول تقدير العلاقة بين المخاطر الائتمانية والاستقرار المصرفي، و النموذج الثاني يتناول تقدير العلاقة بين المخاطر الائتمانية والسيولة المصرفية، وفيما يلي سنتطرق لتعريف المتغيرات المستعملة في كلا النموذجين.

أولا: المتغيرات التابعة.

تتمثل المتغيرات التابعة فيما يلي:

1-نسبة السيولة: ويتم قياسها من خلال قسمة الأصول السائلة (ح/الصندوق + ح/البنك المركزي + ح/الخزينة + ح/البريد) على اجمالي الأصول لكل بنك ، بناءا على التقارير السنوية والقوائم المالية للبنوك محل الدراسة وهي تقيس حجم السيولة التي يحتفظ بها البنك لمواجهة التزاماته اليومية، مقارنة بالحجم الإجمالي للأصول. ، ويرمز لها بالرمز L؛

2-الاستقرار المصرفي: ويقاس بمؤشر زاد سكور Z-Score، الذي يقيس سلامة البنوك على المستوى الفردي، حيث يقوم بتحديد احتمال اعسار البنوك، ويرمز له بالرمز Z.

ثانيا: المتغيرات المستقلة: وتتمثل في:

1-المخاطر الائتمانية: لقد تم التركيز في هذه الدراسة على مؤشر المخاطر الائتمانية كمتغير مستقل، حيث تم احتسابها بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى اجمالي القروض، حيث تقيس هذه النسبة مدى كفاية المخصصات وكذا تعطي فكرة عن حجم القروض المشكوك فيها ، ويرمز له بالرمز .RISK

ثالثا: المتغيرات الضابطة:

أضيفت مجموعة من المتغيرات الضابطة إلى نموذج الدراسة، وهي مجموعة من المحددات التي لها تأثير على السيولة المصرفية والاستقرار المصرفي، وهي:

1-حجم البنك: يقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك، وقد تم اختياره لأنه يعتبر من العوامل المؤثرة على الاستقرار المصرفي، ويرمز له بـ SIZE.

[1]- SOCIETE GENERALE ALGERIE, PRESENTATION DE SOCIETE GENERALE ALGERIE, 11/05/2019, https://particuliers.societegenerale.dz/fr/nous-connaitre/

2-*نسبة القروض إلى الودائع:* يتم قياسها من خلال قسمة إجمالي القروض للبنك على إجمالي الودائع اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك، وتستخدم هذه النسبة عادة لقياس السيولة ، وقدتم اختيارها كمتغير ضابط بسبب امكانية تأثيرها على كل من السيولة والاستقرار المصرفي، ويرمز له بـ CD

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة بما يساهم في فهم الدراسة وما تصبو للوصول إليه.

الفرع الأول: مصادر جمع البيانات

جمع البيانات تم من خلال نوعين من المصادر وفق فصلي الدراسة:

أولا:المصادر الثانوية : تم الاعتماد عليها في الجانب النظري للدراسة، وتمثلت في الكتب والمقالات المنشورة على صفحات المجلات العلمية، وكذلك المذكرات والرسائل الجامعية غير المنشورة، بالإضافة لبعض المواضيع المنشورة على صفحات الإنترنت.

ثانيا: المصادر الأولية : تم الاعتماد عليها في الجانب التطبيقي للدراسة، حيث تمثلت في التقارير السنوية للبنوك التجارية محل الدراسة.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

بغية الوصول إلى تفسير نتائج الظاهرة المدروسة تم استخدام بعض البرامج الإحصائية والقياسية المساعدة على معالجة البيانات. .

طريقة معالجة البيانات :

اعتمدنا في دراستنا هذه على الأسلوب الكمي أو القياسي، فبغية تحديد قيم المتغيرات ودراستها إحصائيا تم الاعتماد على برنامج Excel 2007 ، استنادا للبيانات المالية المستخرجة من التقارير السنوية لكل من البنوك التجارية المشكلة للعينة خلال فترة الدراسة، وبغرض معرفة اثر المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية والاستقرار المالي المصرفي ، تم تقدير معالم النموذج باستخدام نماذج Panel لأنه يأخذ في الاعتبار أثر التغيرات الزمنية وأثر التغيرات المقطعية بين الوحدات المقطعية، باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد واعتمادا على البرنامج الإحصائيeviews 9.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سوف نقوم بعرض نتائج الدراسة و تفسيرها ومناقشتها.

المطلب الأول: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

بعد القيام بتجميع وتلخيص المعلومات المتحصل عليها، سيتم فيما يلي عرض النتائج التي تم التوصل إليها. والتعليق على نتائج الدراسة الإحصائية من خلال متوسطات المتغيرات والتي تم تلخيصها في الجدول الموالي ومن خلال الملحق رقم (1):

الجدول رقم (1): قيم متوسطات متغيرات الدراسة

	Z	CD	SIZE	RISK	L
AGB	10.829	0.674	19.134	0.026	0.224
BNA	2.838	0.680	21.559	0.052	0.098
ABC	27.777	1.145	2.972	0.027	0.143
SGA	26.069	0.709	19.535	0.042	0.246
المتوسط	16.878	0.802	15.8	0.0370	0.177
الانحراف المعياري	12.068	0.977	0.648	0.0123	0.137
أدنى قيمة	2.838	0.674	2.972	0.026	0.98
أعلى قيمة	27.777	1.145	21.559	0.052	0.246

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الملحق رقم (1) واعتمادا على مخرجات EXCEL 2007

أولا: الدراسة الإحصائية الوصفية للمتغيرات التابعة:

1- الإحصاء الوصفي مؤشر الاستقرار المالي Z :

تبين من خلال الجدول ان اعلى قيمة لمتغير Z تقدر ب 27.777 كانت لبنك ABC , وادنى قيمة له قدرت ب 2.838 لبنك BNA , بمتوسط حسابي 16.878 , وانحراف معياري 12.068 , ويبين الشكل التالي متوسطات قيم Z-score للبنوك محل الدراسة

الشكل رقم(1): قيم متوسطات Z-score

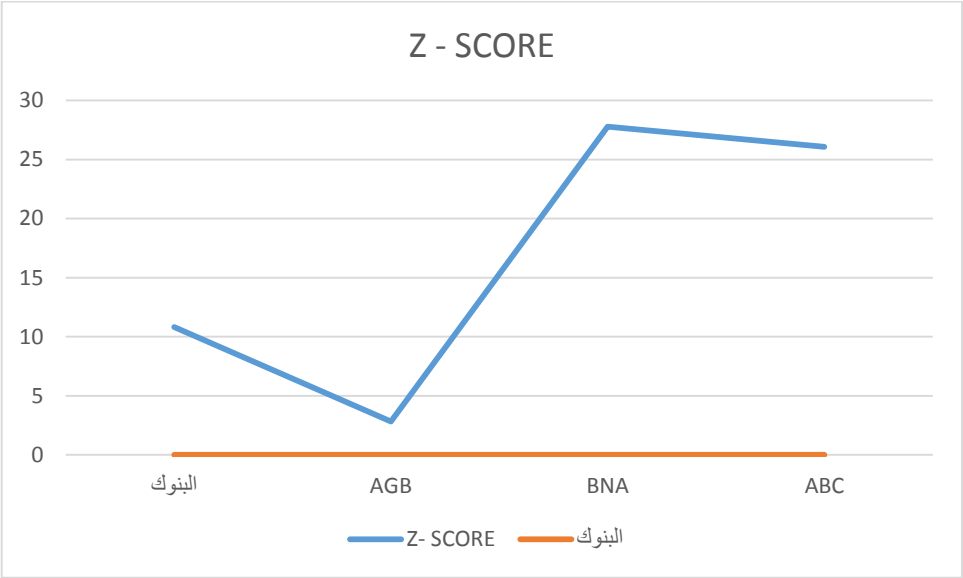

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الملحق رقم (1) واعتمادا على مخرجات EXCEL 2007

2- الإحصاء الوصفي لمتغير السيولة L:

من خلال الجدول(1) فان اعلى قيمة لمتغير السيولة 0.246 لبنك SGA, وادنى قيمة قدرت ب 0.98 كانت لبنك BNA , اما عن المتوسط الحسابي فقدر ب 0.177 والانحراف المعياري 0.137 .

ثانيا: دراسة الخصائص الاحصائية الوصفية لمتغير المستقل المخاطر الائتمانية RISK

تبين من خلال الجدول رقم(1) ان ادنى متوسط للمخاطر بلغ 0.026 كان لبنك AGB ،و اعلى مستوى للمخاطر كان لبنك BNA بـ 0.052 ، و بمتوسط حسابي قدر ب 0.0370و انحراف معياري قدر بـ 0.0123، وهي قيمة منخفضة تدل على تقارب البنوك محل الدراسة من حيث نسبة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها .

الشكل رقم(2): قيم متوسطات RISK

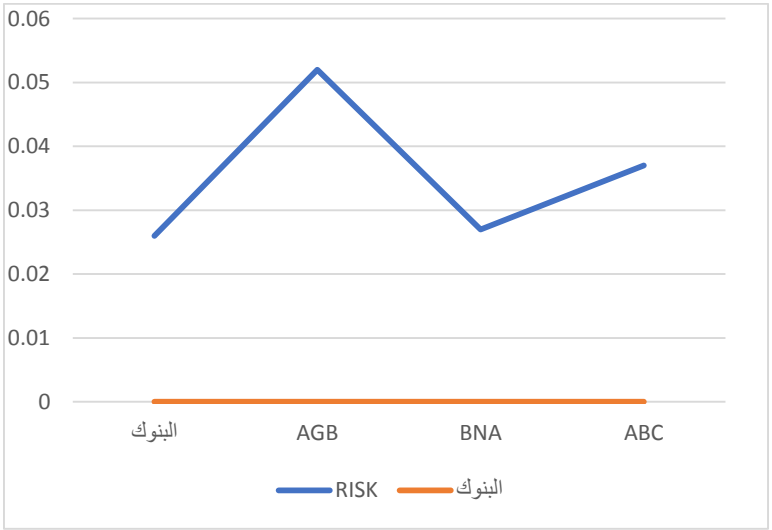

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الملحق رقم (1) واعتمادا على مخرجات EXCEL 2007

ثالثا: دراسة الخصائص الاحصائية الوصفية لمتغيرات الضابطة

1- دراسة الخصائص الاحصائية الوصفية لمتغير حجم البنك

تبين من خلال الجدول رقم(1) ان ادنى متوسط لحجم البنك كان لبنك ABC وقدر بـ 2.972 و اعلى متوسط كان لبنك BNA وقدر ب 21.559، حيث بلغ المتوسط الحسابي لقيم حجم البنك 15.8 بانحراف معياري قدر بـ 0.648، وهو ما يشير إلى وجود تشتت بين أفراد العينة ويعود ذلك إلى تباين حجم الأصول بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية، كما نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن ثلاث بنوك من أربعة كانت اعلى من المتوسط. والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(3): قيم متوسطات SIZE

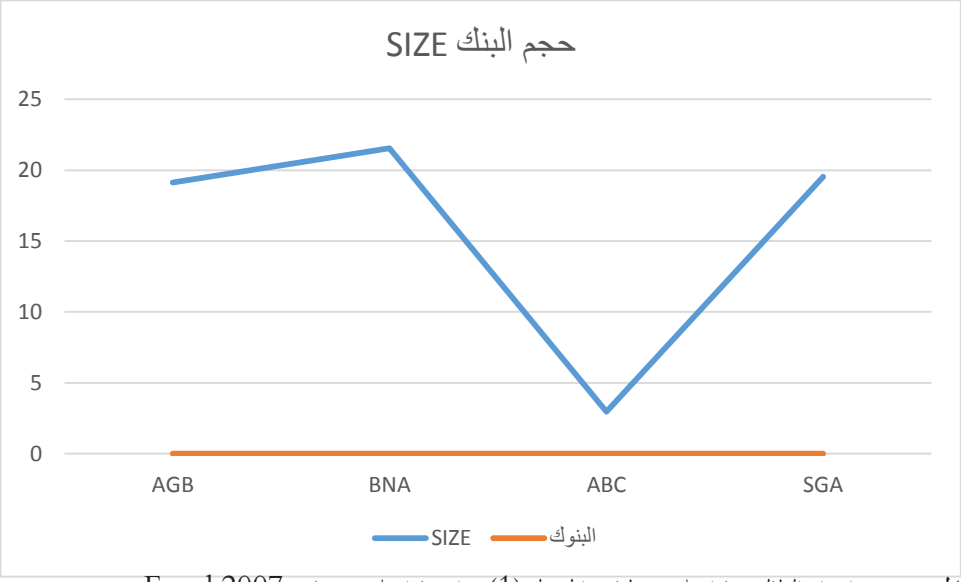

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (1) و اعتمادا على مخرجات Excel 2007

2- دراسة الخصائص الاحصائية الوصفية لمتغير نسبة القروض CD

تبين من خلال الجدول رقم(1) ان ادنى متوسط لنسبة القروض قدر بـ0.680 لبنك BNA، و اعلى متوسط لبنك ABC قدر ب 1.145، بمتوسط حسابي بلغ 0.802 وانحراف معياري قدر بـ 0.977 ، ما يعني وجود تباين كبير لبيانات العينة المدروسة من حيث نسبة التوظيف، ويمكن تفسير ذلك بالتفاوت الكبير في حجم الودائع خاصة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة . ويبين الشكل التالي متوسطات قيم نسبة القروض إلى الودائع بالنسبة للبنوك محل الدراسة.

الشكل رقم (4) :قيم متوسطاتCD

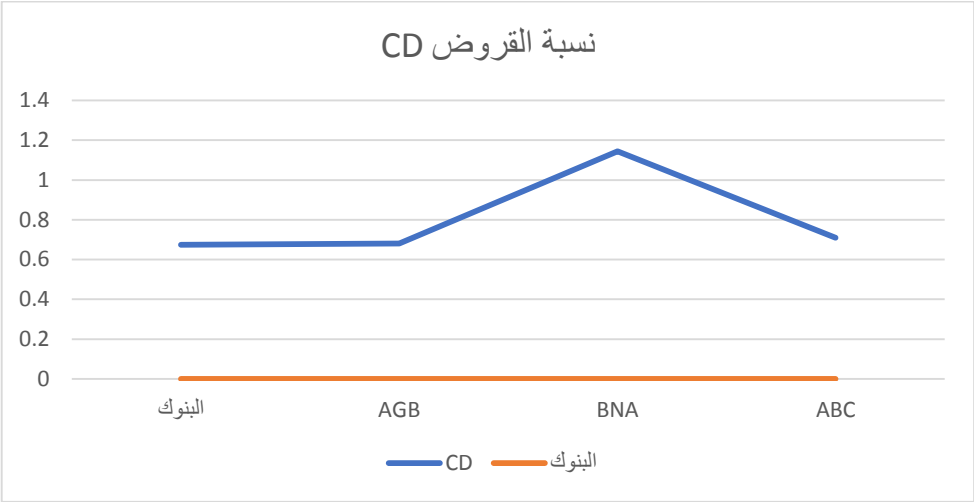

المصدر :من اعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول (1) و اعتمادا على مخرجات Excel 2007

المطلب الثاني: تقدير نماذج الدراسة

بعد القيام بتجميع وتلخيص المعلومات المتحصل عليها، سيتم فيما يلي عرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة القياسية.

الفرع الأول: تقدير النموذج الأول: العلاقة بين المخاطر الائتمانية و الاستقرار المصرفي.

أولا: اختبار التعدد الخطي

يعبر التعدد الخطي عن مدى الارتباط بين المتغيرات المستقلة للدراسة، ويتم اختبار ذلك من خلال نتائج مصفوفة الارتباط، حيث تتضمن هذه المصفوفة العلاقة الثنائية بين كل متغيرين من متغيرات النموذج، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول(2): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الأول

Correlation

Probability	Z	RISK	SIZE	CD
Z	1.000000			

RISK	-0.116771	1.000000		
	0.4730	-----		
SIZE	-0.633563	0.170969	1.000000	
	0.0000	0.2915	-----	

CD	0.314070	-0.620725	-0.625722	1.000000
	0.0484	0.0000	0.0000	-----

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9.

يتضح من خلال مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع الاستقرار المالي المصرفي والمتغير الضابط CD، وعلاقة عكسية معنوية بينه وبين حجم البنك ، اما بالنسبة لارتباطه بالمتغير المستقل RISKفله ارتباط عكسي غير معنوي، ذلك لان القيمة الاحتمالية أكبر من 5%، كما تشير معطيات مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقة ارتباط بيرسون معنوية بين المتغير CD و متغيري الحجم والمخاطر لكنها غير قوية.

ثانيا :نتائج الدراسة القياسية للنموذج الأول

1- تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية:

بعدما تعرفنا على طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، يتم التقدير باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة الثابتة وهي نموذج الانحدار التجميعي PRM ونموذج التأثيرات العشوائيةREM ونموذج التأثيرات الثابتة FEM، وعليه يمكن تلخيص نتائج التقدير بالاعتماد على برنامج Eviews كما يلي :

الجدول رقم(3): نتائج تقدير العلاقة بين مخاطر الائتمان والاستقرار المالي المصرفي

معنوية المعالم			معنوية المعالم	المتغيرات
REM	**FEM**	**PRM**		
46.41087 0.0000	51.14234 0.0319	46.41087 0.0010	β_0 Prob	**C**
-48.62131 0.0344	25.94557 0.3030	-48.62131 0.4057	B_1 Prob	**RISK**
-11.37090 0.0038	8.175145 0.0484	-11.37090 0.2445	B_2 Prob	**CD**
-1.131631 0.0000	-2.677572 0.0690	-1.131631 0.0001	B_3 Prob	**SIZE**
0.423878	0.922702	0.423878	R-squared	**جودة التوفيق**
8.828927 0.000161	65.65356 (0.000000)	8.828927 0.000161	F-statistic Prob(F-statistic)	**جودة النموذج**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9.

يتضح من خلال الجدول(3) أن النماذج الثلاثة مقبولة إحصائيا وذلك لكون القيم الاحتمالية الكلية (Prob(F-statistic)) للنماذج الثلاثة أقل من (0.05)، كما يتضح كذلك من خلال الجدول اختلاف

نتائج التقدير بين النماذج الثلاثة، لذا وجب المفاضلة بين هذه النماذج واعتماد نتائج النموذج الأنسب، وقرار المفاضلة يتوقف على نتائج اختبارات التحديد.

2- اختبارات المفاضلة بين النماذج

- **اختبار فيشر(F المقيد):**

للاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة تم استعمال اختبار F المقيد، ونتائجه موضحة في الجدول التالي:

جدول(4): اختبار F المقيد

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	70.986237	(3,33)	0.0000
Cross-section Chi-square	80.346245	3	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة F المحسوبة بلغت 70.986237 وهي أكبر من F المجدولة المقدرة بـ 3,33، كما أن القيمة الاحتمالية لها أقل من 0.05 ، ومنه فالنموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات الثابتة.

- ***اختبار هوسمان:***

يهدف هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة ايهما الأكثر تفسيرا للظاهرة المدروسة، حيث يختبر فرضية العدم التي تنص على :نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأنسب، ضد الفرضية البديلة التي تقول ان :نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب، أي نختبر وجود اختلاف في المعاملات من عدمه، ويتم القرار في هذا الاختبار حسب قيمة Chi 2 فاذا كانت المحسوبة منها أكبر من القيمة المجدولة والاحتمال المعنوي لها أكبر من مستوى المعنوية 5 % فأننا نقبل فرضية العدم، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (5): اختبار هوسمان

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	212.958712	3	0.0000
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9.

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن قيمة Chi 2 المحسوبة قدرت بـ 212.958712، وهي أكبر من القيمة المجدولة التي بلغت 3 ، كما أن القيمة الاحتمالية للاختبار صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأنسب للدراسة.

3- دراسة خصائص النموذج الأمثل للدراسة

- **عرض النموذج:**

استنادا إلى اختباري FISHER و HAUSMAN، فإن النموذج الثابت هو النموذج الملائم، ويظهر الجدول التالي خصائص هذا النموذج:

الجدول(6): نموذج التأثيرات الثابتة لأثر المخاطر الائتمانية على الاستقرار المالي المصرفي

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	51.14234	22.82870	2.240265	0.0319
RISK	25.94557	24.79494	1.046406	0.3030
CD	8.175145	3.988768	2.049541	0.0484
SIZE	-2.677572	1.424510	-1.879645	0.0690

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.922702	Mean dependent var	16.87876
Adjusted R-squared	0.908648	S.D. dependent var	11.12339
S.E. of regression	3.361983	Akaike info criterion	5.420567
Sum squared resid	372.9967	Schwarz criterion	5.716121
Log likelihood	-101.4113	Hannan-Quinn criter.	5.527430
F-statistic	65.65356	Durbin-Watson stat	1.124703
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات Eviews 9.

وعليه يمكن صياغة العلاقة بين المخاطر الائتمانية والاستقرار المصرفي رياضيا كما يلي:

$$Z=51.14234+25.94557^{*}\ RISK+8.175145^{*}\ CD-2.677572^{*}\ SIZE$$

- **اختبار خصائص النموذج:**

1-إختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة (إحصائية ستودنت- Student Test):

نلاحظ من خلال الجدول (6) أن القيمة الاحتمالية لمخاطر الائتمان RISK بلغت على (0.3030)ولحجم البنك (0.0690) و هي اكبر تماما من مستوى معنوية 0.05، اي أن المعلمة المقدرة لها لا تختلف معنويا عن الصفر (ليس لها معنوية إحصائية)، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل مخاطر الائتمان والاستقرار المالي،وبين المتغير الضابط حجم البنك والمتغير التابع , في حين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لنسبة القروض هي (0.0484) للحد الثابت C (0.0319) وهي اقل من مستوى معنوية 0.05 ، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين SIZE و Z , وبين CوZ .

2-إختبار جودة التوفيق (معامل التحديد - R-squared):

انطلاقا من نتائج النموذج في الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2=0.922702، تدل على أن 92% من التغير الحاصل في النموذج راجع للمتغيرات المستقلة، وهي نسبة مرتفعة، أما النسبة المتبقية راجعة لمعامل الخطأ أو لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

3- إختبار جودة النموذج (إحصائية فيشر - F-statistic):

من خلال نتائج الجدول رقم (6) نلاحظ أن إحصائية فيشر F-statistic للنموذج تساوي 5.598923 بقيمة إحتمالية قدرت بـ 0.000000، وهي أقل تماما من مستوى معنوية 0.05 أي أن كل المعالم المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي النموذج المقدر له دلالة إحصائية في مجمله عند مستوى معنوية 0.05 ، وهذا ما يدل على صلاحية النموذج للتقدير

الفرع الثاني: تقدير النموذج الثاني: العلاقة بين المخاطر الائتمانية و السيولة المصرفية

بعد القيام بتجميع وتلخيص المعلومات المتحصل عليها، سيتم فيما يلي عرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة القياسية.

أولا: اختبار التعدد الخطي

يبين الجدول التالي نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني:

الجدول(7): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني

Included observations: 40

Correlation Probability	L	RISK	CD	SIZE
L	1.000000			

RISK	-0.035485	1.000000		
	0.8279	-----		
CD	-0.317214	-0.620725	1.000000	
	0.0461	0.0000	-----	
SIZE	0.174801	0.170969	-0.625722	1.000000
	0.2807	0.2915	0.0000	-----

المصدر: مخرجات Eviews 9.

يتضح من خلال مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية غير إحصائية بين المتغير التابع السيولة المصرفية والمتغير المستقل حجم البنك لان القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، ووجود ارتباط سالب معنوي بين نسبة القروض والمتغير التابع، وغير معنوي بينه وبين المخاطر الائتمانية.

ثانيا :نتائج الدراسة القياسية للنموذج الثاني

1- تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية:

يمكن تلخيص نتائج التقدير لنماذج بانل الثلاثة في الجدول التالي

الجدول(8): نتائج تقدير العلاقة بين مخاطر الائتمان والسيولة المصرفية

المتغيرات	معنوية المعالم	معنوية المعالم		
		PRM	FEM	REM
C	β_0	0.454149	0.986547	0.454149
	Prob	0.0002	0.0159	0.0000
RISK	B_1	-1.089199	-0.531647	-1.089199
	Prob	0.0329	0.2161	0.0064
CD	B_2	-0.230286	-0.093472	-0.230286
	Prob	0.0078	0.1774	0.0007
SIZE	B_3	-0.002123	-0.044627	-0.002123
	Prob	0.3336	0.0744	0.2086
جودة التوفيق	R-squared	0.209572	0.575451	0.209572
جودة النموذج	F-statistic	3.181652	7.454922	3.181652
	Prob(F-statistic)	0.035422	0.000042	0.035422

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9.

يتضح من خلال الجدول.(8) أن النماذج الثلاثة مقبولة إحصائيا وذلك لكون القيم الاحتمالية الكلية (Prob(F-statistic)) للنماذج الثلاثة أقل من (0.05)، كما يتضح كذلك من خلال الجدول اختلاف نتائج التقدير بين النماذج الثلاثة، لذا سوف نمر إلى اختبارات المفاضلة بين النماذج.

2- اختبارات المفاضلة بين النماذج

- **اختبار فيشر(F المقيد)**:

للاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة تم استعمال اختبار F المقيد، ونتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول(9): نتائج اختبار فيشر

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	9.479861	(3,33)	0.0001
Cross-section Chi-square	24.861870	3	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9.

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة F المحسوبة بلغت9.479861 وهي أكبر من F المجدولة المقدرة بـ 3,33، كما أن القيمة الاحتمالية لها أقل من 0.05، ومنه فالنموذج الأنسب هو نموذج التأثيرات الثابتة.

- **اختار هوسمان:**

تظهر نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول(10): اختبار هوسمان لأثر المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	28.439584	3	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات Eviews 9.

أظهرت نتائج اختبار هوسمان ان القيمة الاحتمالية للاختبار اقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأنسب للدراسة.

3- دراسة خصائص النموذج الأمثل للدراسة

- **عرض النموذج:**

استنادا إلى اختباري FISHER و HAUSMAN، فإن النموذج الثابت هو النموذج الملائم، ويظهر الجدول التالي خصائص هذا النموذج:

الجدول(11): نموذج التأثيرات الثابتة لأثر المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.986547	0.388101	2.541983	0.0159
RISK	-0.531647	0.421529	-1.261236	0.2161
CD	-0.093472	0.067811	-1.378410	0.1774
SIZE	-0.044627	0.024218	-1.842738	0.0744

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.575451	Mean dependent var	0.180759

Adjusted R-squared	0.498260	S.D. dependent var	0.080690
S.E. of regression	0.057156	Akaike info criterion	-2.728447
Sum squared resid	0.107804	Schwarz criterion	-2.432893
Log likelihood	61.56894	Hannan-Quinn criter.	-2.621584
F-statistic	7.454922	Durbin-Watson stat	1.355000
Prob(F-statistic)	0.000042		

المصدر: مخرجات Eviews 9

وعليه يمكن صياغة العلاقة بين المخاطر الائتمانية والسيولة المصرفية رياضيا كما يلي:

$$L=0.986547 - 0.531647^{*} RISK - 0.093472^{*} CD - 0.044627^{*} SIZE$$

- **اختبار خصائص النموذج:**

1-إختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة (إحصائية ستودنت- Student Test):

نلاحظ من خلال الجدول (11) أن القيمة الاحتمالية ل CD بلغت على (0.1774)و SIZE (0.0744) . وللمتغير المستقل RISK بلغت (0.2161) و هي اكبر تماما من مستوى معنوية 0.05، اي أن المعلمة المقدرة لها لا تختلف معنويا عن الصفر (ليس لها معنوية إحصائية)، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة القروض والسيولة المصرفية ،وبين حجم البنك والمتغير التابع ,وبين المتغير المستقل والسيولة المصرفية , في حين نلاحظ أن القيمة الاحتمالية الثابتC هي (0.0159) وهي اقل من مستوى معنوية 0.05 ، مما يعني وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين, وبين C,و L .

2-إختبار جودة التوفيق (معامل التحديد - R-squared):

انطلاقا من نتائج النموذج في الجدول رقم (11) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2=0.575451، تدل على أن 57% من التغير الحاصل في النموذج راجع للمتغيرات المستقلة، وهي نسبة متوسطة، أما النسبة المتبقية راجعة لمعامل الخطأ أو لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

3- إختبار جودة النموذج (إحصائية فيشر - F-statistic):

من خلال نتائج الجدول رقم (11) نلاحظ أن إحصائية فيشر F-statistic للنموذج تساوي 7.454922 بقيمة إحتمالية قدرت بـ0.000042، وهي أقل تماما من مستوى معنوية 0.05 أي أن كل المعالم المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي النموذج المقدر له دلالة إحصائية في مجمله عند مستوى معنوية 0.05 ، وهذا ما يدل على صلاحية النموذج للتقدير

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

في هذا الجزء سوف نتطرق الى مناقشة وتحليل نتائج تقدير أثر المخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية والاستقرار المالي المصرفي ، ومنه اختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الاول: العلاقة بين المخاطر الائتمانية والاستقرار المصرفي

- تشير نتائج الدراسة الى عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الاستقرار المصرفي و المخاطر الائتمانية، أي أن حجم المخاطر الائتمانية لا يؤثر على الاستقرار المصرفي للبنوك محل الدراسة؛ ويمكن تفسير ذلك بانخفاض حجم المخاطر الائتمانية لدى البنوك محل الدراسة باعتبار أغلبها عبارة عن بنوك خاصة، والتي تتميز بانخفاض حجم الائتمان الممنوح لديها، وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة كدراسة (منصور،2010) ودراسة (شفيق،2019).
- كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين نسبة القروض إلى الودائع ودرجة الاستقرار المصرفي، وهذا ما يعني أن هناك علاقة عكسية بين حجم السيولة و الاستقرار المصرفي ، وتتطابق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة التي تشير إلى أن حجم السيولة يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي للبنك مثل دراسة (منصور،2010) ودراسة (الذيباني، 2021)؛
- أظهرت النتائج أيضا أن حجم البنك يؤثر بشكل عكسي على درجة الاستقرار المالي له، أي أن البنوك صغيرة الحجم أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار، من خلال التحكم في السيولة وحجم المخاطر مقارنة بالبنوك كبيرة الحجم، ويمكن أن تفسر هذه النتيجة ان أقل البنوك حجما في العينة المدروسة وهو بنك ABC كان الأكثر استقرارا، في حين ان بنك BNA وهو الأكبر حجما كان البنك الأضعف من حيث مستوى الاستقرار المالي.

وتنفي هذه النتائج صحة الفرضية القائلة ان " **تؤثر المخاطر الائتمانية بشكل كبير على درجة الاستقرار المصرفي للبنوك التجارية العاملة في الجزائر**" , أي ان مخاطر الائتمان لا تؤثر على الاستقرار المصرفي.

الفرع الثاني: العلاقة بين المخاطر الائتمانية والسيولة المصرفية

- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين السيولة المصرفية والمخاطر الائتمانية، أين أن حجم المخاطر الائتمانية لا يؤثر على حجم السيولة لدى البنوك محل الدراسة، حيث تختلف هذه النتيجة مع دراسة (عبد الرضى، 2010) التي توصلت إلى وجود تأثير معنوي للمخاطر الائتمانية على السيولة المصرفية.
- كما تشير النتائج أيضا لعدم وجود علاقة معنوية بين السيولة المصرفية ونسبة القروض إلى الودائع، ويتنافى ذلك مع النظرية الاقتصادية، حيث أن نسبة التوظيف لها تأثير هام على حجم السيولة لدى البنك .

- خلافا للمتغيرات المستقلة الأخرى، وجد أن حجم البنك يؤثر بشكل معنوي وعكسي على السيولة المصرفية للبنوك محل الدراسة.

ومن خلال النتائج المتوصل اليها نقبل الفرضية القائلة ان: " تؤثر المخاطر الائتمانية سلبا على السيولة المصرفية للبنوك التجارية في الجزائر" أي ان مخاطر الائتمان تؤثر بالسلب على حجم السيولة المصرفية فكلما زادت مخاطر الائتمان قلت السيولة المصرفية , والعكس .

.

خلاصة الفصل

وكخلاصة للدراسة القياسية تبين لنا :

- ✓ من خلال النتائج على عدم وجود علاقة معنوية بين المخاطر الائتمانية و السيولة المصرفية أي ان حجم المخاطر الائتمانية لايؤثر على حجم السيولة.
- ✓ كما أظهرت النتائج على ان حجم البنك يؤثر بشكل معنوي و عكسي على السيولة المصرفية ، و ان حجم البنك أيضا يؤثر بشكل عكسي على درجة الاستقرار المالي للبنوك أي ان البنوك صغيرة الحجم اكثر قدرة على تحقيق الاستقرار و ذلك من خلال تحكمها في السيولة و حجم المخاطر مقارنة بالبنوك الكبيرة الحجم التي هي اقل استقرارا؛ كما أظهرت النتائج على ان حجم البنك يؤثر بشكل معنوي و عكسي على السيولة المصرفية ، و ان حجم البنك أيضا يؤثر بشكل عكسي على درجة الاستقرار المالي للبنوك أي ان البنوك صغيرة الحجم اكثر قدرة على تحقيق الاستقرار و ذلك من خلال تحكمها في السيولة و حجم المخاطر مقارنة بالبنوك الكبيرة الحجم التي هي اقل استقرارا؛
- ✓ اما عن علاقة الاستقرار ،بالمخاطر الائتمانية فهي تشير الى ان المخاطر الائتمانية لا تؤثر على الاستقرار للبنوك محل الدراسة

خاتمة

لقد تم التطرق في هذه الدراسة الى ابراز مدى تاثر المخاطر الائتمانية على السيولة و الاستقرار المصرفي و للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمت الدراسة الى فصلين ،تم عرض في الفصل الأول الادبيات النظرية حول المخاطر الائتمانية و علاقتها بالسيولة المصرفية و الاستقرار المصرفي .

وقمت بتقسيم الفصل الأول الى ثلاث مطالب تطرقت في المطلب الأول الى مفهوم المخاطر الائتمانية و صورها و أنواعها و أساليب قياسها ، اما المطلب الثاني فتطرقت الى مفهوم السيولة المصرفية و علاقتها بالمخاطر الائتمانية و العوامل المتحكمة فيها ، اما المطلب الثالث فيحتوى على مفهوم الاستقرارالمصرفي و اسسه وعلاقته بالمخاطر الائتمانية، اما الفصل الثاني فكان دراسة قياسية على عينة من البنوك التجارية للفترة مابين 2012-2021 استخدمت فيها الأساليب الإحصائية تمثلت في بيانات السلاسل الزمنية PANEL و هذا من اجل الإجابة على الإشكالية و اختبار الفرضيات .

أولا: نتائج الدراسة و اختبار الفرضيات :

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية :

- ✓ أظهرت النتائج على عدم وجود علاقة معنوية بين المخاطر الائتمانية و السيولة المصرفية أي ان حجم المخاطر الائتمانية لايؤثر على حجم السيولة؛
- ✓ توصلت الدراسة الى ان حجم المخاطر الائتمانية لا يؤثر على الاستقرار المالي للبنوك محل الدراسة ، وذلك باعتبار ان اغلبها بنوك خاصة و هي تتميز بانخفاض حجم الائتمان الممنوح؛
- ✓ أظهرت النتائج الى عدم وجود علاقة معنوية بين السيولة المصرفية و نسبة القروض وذلك يتنافى مع النظرية الاقتصادية؛
- ✓ كما أظهرت النتائج على ان حجم البنك يؤثر بشكل معنوي و عكسي على السيولة المصرفية ، و ان حجم البنك أيضا يؤثر بشكل عكسي على درجة الاستقرار المالي للبنوك أي ان البنوك صغيرة الحجم اكثر قدرة على تحقيق الاستقرار و ذلك من خلال تحكمها في السيولة و حجم المخاطر مقارنة بالبنوك الكبيرة الحجم التي هي اقل استقرارا؛
- ✓ اما عن علاقة الاستقرار ،بالمخاطر الائتمانية فهي تشير الى ان المخاطر الائتمانية لا تؤثر على الاستقرار للبنوك محل الدراسة.

ثانيا: التوصيات :

- ✓ يجب على البنوك التجارية في الجزائر المحافظة على استقرارها المالي من خلال تحكمها في السيولة و والإدارة الجيدة لمخاطر الائتمان

- ✓ يجب على البنوك التجارية في الجزائر التوسع في النشاط الائتماني و الاستثماري من اجل تحقيق عوائد اكبر، مما ينعكس بالإيجاب على استقرارها المصرفي.

ثالثا: افاق الدراسة :

تقترح الدراسة مواضيع جديرة بأن تكون آفاق بحث جديدة مثل:

- ✓ دراسة اثر السيولة المصرفية على الاستقرار المصرفي؛
- ✓ أثر المخاطر الائتمانية على الملاءة المالية للبنوك.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- عبد الكريم قندوز ،**المخاطر المصرفية وأساليب قياسها** ، صندوق النقد العربي ، دراسات معهد التدريب و بناء القدرات ، العدد 5 ،2020، أبوظبي ؛

2- صادق راشد الشمر،**استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و اثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** ،دار اليازوري العلمية ،2022؛

3- صلاح حسن، **تحليل وادارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010؛

4- مفتاح صالح، معارفي فريدة، **المخاطر الائتمانية تحليلها– قياسها– إدارتها والحد منها**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن،16-17أفريل 2007؛

5- نورة زبيري ،**النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية**، دراسات العدد الاقتصادي ، المجلد 8 ،العدد 2 ، جامعة الاغواط ، 2017

6- مليكة بن علقمة ،**الطرق الحديثة لقياس و إدارة مخاطر القروض المصرفية** ، مجلة الإدارة و التمنية للبحوث و الدراسات ،العدد 9 ، جامعة سطيف؛

7- أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية " مدخل إدارة المخاطر"**، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر و التوزيع، الأردن- عمان، ،2013؛

8- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ، 2005؛

9- فلاح حسن الحسيني، مؤيد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك "مدخل كمي استراتيجي معاصر**، "الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، ،2003؛

10- عقل، مفلح، **وجهات نظر مصرفية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، ط 1-2006 . ؛

11- محمود يونس، وآخرون، **إقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مطابع الأوفسيت، بيروت، بدون طبعة ، ،1995؛

12- رضوان عمار، ليندا إسماعيل ، زينة إسماعيل ، **دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر الائتمانية وكل من مخاطر السوق، مخاطر السيولة ، ومخاطر التشغيل في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية** ، مجلة البحوث المالية و الاقتصادية ، المجلد السابع ؛

13- ناصر دادي عدون ،حمزه عمي سعيد مقال بعنوان "**الاستقرار المصرفي واليات تحقيقه،دراسة مقارنة لبنكين في الجزائر باستعمال طريقة ،Z-Scor** ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،

14- علي بن ساحة وآخرون" **تحليل العلاقة بين الاستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ,جامعة الشهيد حمه لخضر ،العدد الخامس، 2014 ؛

15- دردور أسماء ،خوالدي سليمة ، **قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-score للفترة 2008- 2018** ، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي (الجزائر)؛

16- أحمد حسين بتال ، فيصل غازي فيصل ، **قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي العراقي** ، مجلة اقتصاديات الاعمال، العدد 2 ،2021 ؛

17- سيرين سميح أبو رحمة ، **السيولة المصرفية و اثرها على العائد و المخاطرة ، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية** ،مذكرة ماجستير إدارة اعمال ، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزه، 2009.

18- عبد السلام عبد الرضى ، **المخاطر الائتمانية و اثرها على السيولة المصرفيه دراسة تطبيقية بين مصرف الوطن الإسلامي و المصرف التجاري العراقي**،مجلة اهل البيت العدد 25 ،2017؛

19- بشرى يحي منصور، **تقييم اثرالمخاطر الائتمانية و السيولة المصرفية على الاستقرار الصرفي دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة 2001 – 2013** ، مجلة الدراسات الاقتصادية اليمن ، المجلد 9 ،العدد الأول ،2018؛

20- محمد فادي شفيق ، **اثر المخاطر الائتمانية في الملاءة المالية للمصارف التجاررية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية 2010-2017** ،مجلة جامعة حماة سوريا ،المجلد 2 ،العدد 4 ،2019 ؛

21- دردور أسماء ، خوالد سليمة،**قياس الاستقرار المالي المصرفي لعينة من البنوك العمومية و الخاصة باستخدام مؤشر zscore للفترة 2008 2018** ،مجلة الاقتصاد و إدارة الاعمال ،مجلد:19 ،العدد:2 ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،2020؛

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Boubacar daillo , **un modele de credit scoring pour une institution de micro finance africaine**,le cas de nyesigiso du mali ,universite d'orleans , mai 2006 ؛

2- Hamadi matousi et des autres ,**la pediction de faillite des entreprises tunisiennes par la regression logistique** ,20 eme congres de l'AFC ,May 1999 ,France ,

3- FOURAR LAIDI Mohamed Saber , **La gestion des risques bancaire par la méthode ALM Cas** : **Société Générale Algérie**, Mémoire de Master en sciences Financières et Comptabilité, Spécialité: Monnaies, Finance et Banques, Ecole Supérieure de Commerce , Kolea—Algeria , 2017

المواقع الكترونية

1- http://www.bna.dz/fr/a-propos-de-la-bna/presentation-de-la-bna.html

2- https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Fr/Pages/ default.aspx

الملاحق

الملحق (1): جدول متغيرات الدراسة 2012-2021 لبنك BNA

BNA	L	RISK	SIZE	CD	Z	INF
2012	0,11965387	0,014780216	21,4460105	0,97364797	2,396071635	8,891450911
2013	0,178639879	0,023500241	21,5049414	0,95786005	2,480138418	3,25423911
2014	0,091645694	0,038069229	21,6866765	0,980653786	1,955717195	2,916926921
2015	0,119834958	0,038103717	21,7235599	0,72108648	2,500874069	4,784447007
2016	0,107525478	0,169176037	19,4656711	0,17706674	5,70567511	6,397694803
2017	0,105656475	0,024077276	21,7630595	0,94509259	2,797635184	5,59111591
2018	0,109436748	0,020581848	21,8489417	0,98613406	2,845033956	4,269990205
2019	0,123485207	0,139856496	21,9737356	0,24180281	2,575181159	1,951768211
2020	0,059358098	0,02089609	21,958816	1,05859973	2,731588997	2,415130941
2021	0,074033337	0,03145009	22,2231686	0,74442489	2,399090706	7,226063074
	#VALEUR!	0,052049124	21,5594581	0,68057153	2,838700643	
	0,098174427					

الملحق (2): جدول متغيرات الدراسة للفترة 2012-2021 لبنك AGB

AGB	L	RISK	SIZE	CD	Z	INF
2012	0,301425347	0,042113176	18,471747	0,85597268	15,87358215	8,891450911
2013	0,336603764	0,012750951	18,7497149	0,77787522	13,05316688	3,25423911
2014	0,340630721	0,089095985	18,9906397	0,74543123	9,751689572	2,916926921
2015	0,278191033	0,004395644	18,9937908	0,82035958	9,471477778	4,784447007
2016	0,156004674	0,005301888	19,0592789	0,92147669	8,351821777	6,397694803
2017	0,239220119	0,001374279	19,364045	0,80071107	6,612050427	5,59111591
2018	0,126363403	0,025058559	19,3877209	0,800711089	6,942729149	4,269990205
2019	0,150946852	0,027175069	19,3648515	0,91463715	12,47618664	1,951768211
2020	0,129220562	0,035045627	19,4143725	0,90014244	13,71997696	2,415130941
2021	0,182376839	0,019901707	19,5537532	0,78431012	12,04185662	7,226063074
	#VALEUR!	**0,026221288**	19,1349914	0,6743041	10,8294538	
	0,224098332					

الملحق (3): جدول متغيرات الدراسة للفترة 2012-2021 لبنك ABC

ABC	L	RISK	SIZE	CD	Z	INF
2012	0,109498367	0,016673373	2,95105801	1,22609365	33,75828635	8,891450911
2013	0,001290542	0,031403769	2,95599884	1,36479885	28,32059272	3,25423911
2014	0,140345151	0,027852995	2,96062119	1,3130783	31,73099811	2,916926921
2015	0,209926078	0,029708603	2,96175588	1,13300477	25,58948164	4,784447007
2016	0,188964374	0,028355577	2,97091194	1,08681595	23,24705793	6,397694803
2017	0,211563154	0,032546574	2,97975007	0,89956928	18,49101992	5,59111591
2018	0,179064576	0,016577013	2,98295791	1,09932131	22,90140677	4,269990205
2019	0,129898683	0,030722159	2,98407747	1,18942393	29,03029751	1,951768211
2020	0,120207526	0,025713842	2,9855304	1,15828862	32,14647964	2,415130941
2021	0,14916335	0,036098757	2,98886525	0,97973946	32,56181391	7,226063074
	0,14399218	0,027565266	2,9721527	1,14501341	27,77774345	

الملحق (4): جدول متغيرات الدراسة للفترة 2012-2021 لبنك SGA

SGA	L	RISK	SIZE	CD	Z	INF
2012	0,260964453	0,033274642	19,1261787	0,45303518	27,17117755	8,891450911
2013	0,315570043	0,036181692	19,2209118	0,80085347	25,50182682	3,25423911
2014	0,332526046	0,030663369	19,3099633	0,75985099	27,28076472	2,916926921
2015	0,201121648	0,028199462	19,3318864	0,9373097	31,55011062	4,784447007
2016	0,231389651	0,025429587	19,5097032	0,83633378	29,49450706	6,397694803
2017	0,219549325	0,032636698	19,6828967	0,78628388	24,15872974	5,59111591
2018	0,229164082	0,025280816	19,7461377	0,43270624	26,10278652	4,269990205
2019	0,243658054	0,058100888	19,768257	0,80332078	26,1479276	1,951768211
2020	0,208694469	0,10070917	19,7969998	0,67557911	26,27297427	2,415130941
2021	0,217544688	0,051629462	19,8631301	0,61406541	17,01070793	7,226063074
	0,246018246	**0,042210579**	19,5356065	0,70993386	26,06915128	

الملحق (5): مصفوفة الاتباط بين متغيرات النموذج الأول

Correlation

Probability	Z	RISK	L	SIZE	CD
Z	1.000000				

RISK	-0.116771	1.000000			
	0.4730	-----			
SIZE	-0.633563	0.170969	0.174801	1.000000	
	0.0000	0.2915	0.2807	-----	
CD	0.314070	-0.620725	-0.317214	-0.625722	1.000000
	0.0484	0.0000	0.0461	0.0000	-----

الملحق (6): جدول الانحدار التجميعي للنموذج الأول

Dependent Variable: Z

Method: Panel Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 14:17

Sample: 2012 2021

Periods included: 10

Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	46.41087	12.92809	3.589926	0.0010
RISK	-48.62131	57.79196	-0.841316	0.4057
CD	-11.37090	9.610598	-1.183162	0.2445
SIZE	-1.131631	0.254949	-4.438665	0.0001

R-squared	0.423878	Mean dependent var	16.87876
Adjusted R-squared	0.375868	S.D. dependent var	11.12339
S.E. of regression	8.787704	Akaike info criterion	7.279223
Sum squared resid	2780.055	Schwarz criterion	7.448111
Log likelihood	-141.5845	Hannan-Quinn criter.	7.340288
F-statistic	8.828927	Durbin-Watson stat	0.258535
Prob(F-statistic)	0.000161		

الملحق (7): جدول التاثيرات للنموذج الأول

Dependent Variable: Z

Method: Panel Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 14:18

Sample: 2012 2021

Periods included: 10

Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	51.14234	22.82870	2.240265	0.0319
RISK	25.94557	24.79494	1.046406	0.3030
CD	8.175145	3.988768	2.049541	0.0484
SIZE	-2.677572	1.424510	-1.879645	0.0690

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.922702	Mean dependent var	16.87876
Adjusted R-squared	0.908648	S.D. dependent var	11.12339
S.E. of regression	3.361983	Akaike info criterion	5.420567
Sum squared resid	372.9967	Schwarz criterion	5.716121
Log likelihood	-101.4113	Hannan-Quinn criter.	5.527430
F-statistic	65.65356	Durbin-Watson stat	1.124703
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (8): جدول التاثيرات العشوائية للنموذج الأول

Dependent Variable: Z

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Date: 05/28/23 Time: 14:19

Sample: 2012 2021

Periods included: 10

Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 40

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	46.41087	4.946003	9.383510	0.0000
RISK	-48.62131	22.10994	-2.199070	0.0344
CD	-11.37090	3.676805	-3.092603	0.0038
SIZE	-1.131631	0.097538	-11.60198	0.0000

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	3.361983	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.423878	Mean dependent var	16.87876
Adjusted R-squared	0.375868	S.D. dependent var	11.12339
S.E. of regression	8.787704	Sum squared resid	2780.055
F-statistic	8.828927	Durbin-Watson stat	0.258535
Prob(F-statistic)	0.000161		

الملحق(9): اختبار F المقيد للنموذج الأول

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	70.986237	(3,33)	0.0000
Cross-section Chi-square	80.346245	3	0.0000

الملحق(10): اختبار هوسمان للنموذج الأول

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	212.958712	3	0.0000

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

الملحق(11): الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج الثاني

	L	RISK	CD	SIZE
Mean	0.180759	0.037012	0.866437	15.80055
Median	0.178852	0.029032	0.877771	19.36445
Maximum	0.340631	0.169176	1.364799	22.22317
Minimum	0.001291	0.001374	0.177067	2.951058
Std. Dev.	0.080690	0.033227	0.252372	7.570310
Skewness	0.268533	2.566554	-0.617571	-1.089851
Kurtosis	2.563549	9.626197	3.877879	2.290136
Jarque-Bera	0.798217	117.0921	3.827079	8.758354
Probability	0.670918	0.000000	0.147557	0.012536
Sum	7.230357	1.480463	34.65747	632.0221
Sum Sq. Dev.	0.253925	0.043057	2.483983	2235.074
Observations	40	40	40	40

الملحق(12): مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 05/28/23 Time: 14:25

Sample: 2012 2021

Included observations: 40

Correlation

Probability	L	RISK	CD	SIZE
L	1.000000			

RISK	-0.035485	1.000000		
	0.8279	-----		
CD	-0.317214	-0.620725	1.000000	
	0.0461	0.0000	-----	
SIZE	0.174801	0.170969	-0.625722	1.000000
	0.2807	0.2915	0.0000	-----

الملحق(13): جدول الانحدار التجميعي للنموذج الثاني

Dependent Variable: L

Method: Panel Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 14:03

Sample: 2012 2021

Periods included: 10

Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.454149	0.109848	4.134346	0.0002
RISK	-1.089199	0.491049	-2.218109	0.0329
CD	-0.230286	0.081660	-2.820076	0.0078
SIZE	-0.002123	0.002166	-0.980140	0.3336

R-squared	0.209572	Mean dependent var	0.180759
Adjusted R-squared	0.143703	S.D. dependent var	0.080690
S.E. of regression	0.074668	Akaike info criterion	-2.256900
Sum squared resid	0.200709	Schwarz criterion	-2.088012
Log likelihood	49.13800	Hannan-Quinn criter.	-2.195836
F-statistic	3.181652	Durbin-Watson stat	0.752542
Prob(F-statistic)	0.035422		

الملحق(14) جدول التاثيرات الثابتة للنموذج الثاني

Dependent Variable: L

Method: Panel Least Squares

Date: 05/28/23 Time: 14:04

Sample: 2012 2021

Periods included: 10

Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 40

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.986547	0.388101	2.541983	0.0159
RISK	-0.531647	0.421529	-1.261236	0.2161
CD	-0.093472	0.067811	-1.378410	0.1774
SIZE	-0.044627	0.024218	-1.842738	0.0744

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.575451	Mean dependent var	0.180759
Adjusted R-squared	0.498260	S.D. dependent var	0.080690
S.E. of regression	0.057156	Akaike info criterion	-2.728447
Sum squared resid	0.107804	Schwarz criterion	-2.432893
Log likelihood	61.56894	Hannan-Quinn criter.	-2.621584
F-statistic	7.454922	Durbin-Watson stat	1.355000
Prob(F-statistic)	0.000042		

الملحق(15) :جدول التاثيرات العشوائية للنموذج الثاني

Dependent Variable: L

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Date: 05/28/23 Time: 14:06

Sample: 2012 2021

Periods included: 10

Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 40

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.454149	0.084085	5.401068	0.0000
RISK	-1.089199	0.375882	-2.897716	0.0064
CD	-0.230286	0.062508	-3.684119	0.0007
SIZE	-0.002123	0.001658	-1.280445	0.2086

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.057156	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.209572	Mean dependent var	0.180759
Adjusted R-squared	0.143703	S.D. dependent var	0.080690
S.E. of regression	0.074668	Sum squared resid	0.200709

F-statistic	3.181652	Durbin-Watson stat	0.752542
Prob(F-statistic)	0.035422		

Unweighted Statistics

R-squared	0.209572	Mean dependent var	0.180759
Sum squared resid	0.200709	Durbin-Watson stat	0.752542

الملحق(16) :اختبار فيشر للنموذج الثاني

Redundant Fixed Effects Tests

Equation: Untitled

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	9.479861	(3,33)	0.0001
Cross-section Chi-square	24.861870	3	0.0000

الملحق(17) :اختبار هوسمان للنموذج الثاني

Correlated Random Effects - Hausman Test

Equation: Untitled

Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	28.439584	3	0.0000

الفهرس

الفهرس	الصفحة
آية.....	I
الإهداء.....	II
الشكر.....	III
الملخص.....	IV
قائمة المحتويات.....	V
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال.....	VII
قائمة الملاحق.....	VIII
مقدمة.....	ب–د
الفصل الأول: الادبيات النظرية لاثر المخاطر الائتمان على السيولة والاستقرار المصرفي	
تمهيد.....	02
المبحث الأول: _المخاطر الائتمانية وعلاقتها بالسيولة والاستقرار المصرفي	03
المطلب الأول: : صور المخاطر الائتمانية وطرق قياسها	03
الفرع الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية وأنواعها	03
الفرع الثاني: : أساليب قياس وتقييم المخاطر الائتمانية	05
المطلب الثاني: مفهوم السيولة المصرفية وعلاقتها بالمخاطر الائتمانية:	09
الفرع الأول: مفهوم السيولة المصرفية و العوامل المتحكمة فيها	09
الفرع الثاني: مؤشرات قياس السيولة المصرفية	13
الفرع الثالث: : العلاقة بين درجة السيولة المصرفية و حجم المخاطر الائتمانية	15
المطلب الثالث :مفهوم الاستقرار المصرفي و علاقته بالمخاطر الائتمانية.....	15
الفرع الأول: تعريف الاستقرار المصرفي و اسسه والعوامل المؤثرة عليه.....	15
الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار المصرفي وطرق قياسه.....	18
الفرع الثالث: علاقة الاستقرار المصرفي بالمخاطر الائتمانية	20
المبحث الثاني: : الأدبيات التطبيقية لمخاطر الائتمان على السيولة والاستقرار المصرفي.....	21
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....	21
الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية.....	21
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.....	24
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة و مقارنتها بالدراسة الحالية.	25
الفرع الأول: أوجه التشابه والاختلاف.....	25
الفرع الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	26

خلاصة الفصل الأول.....	27
الفصل الثاني الدراسة القياسية لأثر مخاطر الائتمان على السيولة والاستقرار المالي المصرفي خلال (2012-2021	
تمهيد.....	29
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....	30
المطلب الأول: عرض العينة ومتغيرات الدراسة.....	30
الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة.....	30
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة.....	31
المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة	30
الفرع الأول: مصادر جمع البيانات.....	32
الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	32
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.....	33
المطلب الأول: الدراسة الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	33
المطلب الثاني: تقدير نماذج الدراسة	36
الفرع الأول: تقدير النموذج الأول: العلاقة بين المخاطر الائتمانية و الاستقرار المصرفي.....	36
الفرع الثاني: تقدير النموذج الثاني: العلاقة بين المخاطر الائتمانية و السيولة المصرفية.....	40
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة	44
الفرع الأول : العلاقة بين المخاطر الائتمانية والاستقرار المصرفي.....	45
الفرع الثاني: العلاقة بين المخاطر الائتمانية والسيولة المصرفية.....	45
خلاصة الفصل.....	47
خاتمة.....	49
قائمة المراجع.....	51
قائمة الملاحق.....	55
فهرس المحتويات.....	